د.إسماعيل صبري عبد الله

الكـــــوكبـــــــة
الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية

تـوطئـــــة :

يصعب على من يتابع وسائل الإعلام العربية أن يصادف يوما لا تذكر فيه " العولمة " . وما أكثر الندوات التي يدور الحديث فيها عن هذه الظاهرة التي يبدو أننا اكتشفنا وجودها خلال العقد الأخير من القرن العشرين . ولا يخلو النقاش كعادتنا العربية من " مناظرة " بين دعاة العولمة وما تجلبه من خيرات وفرص ثمينة لمن يعرف الإنخراط فيها والإستفادة منها وبين من يرون فيها أحدث صورة لمؤامرة أمريكا المستمرة والمتجددة والتي تهدف بنوع خاص إلى محاصرة العرب وغزو بلادهم ثقافيا وتبديد جهودهم وحرمانهم من التحرر والتقدم والأصالة . ويقف بعضنا طويلا أمام بعض الأفكار الشاذة التي رددها بعض الكتاب الأمريكيين بصفة عامة : نهاية التاريخ ، صراع الحضارات ، صراع الأديان بين المسيحية والإسلام ، الخ . ويردد أغلبنا نظرية القطب الواحد الذي يتحكم في النظام العالمي تحكما مستبدا غير عادل . والغريب في هذا النقاش الساخن ندرة التعرض للجوانب الإقتصادية في الظاهرة محل الخلاف والجدل . والأغرب أن أحدا لا يتصدى لصياغة تعريف جامع مانع لموضوع التحليل .

ولهذا ، أحرص بادىء ذي بدء على تقديم تعريف (إجرائي على الأقل) يكون الدعامة الأساسية لما أكتب في الصفحات التالية . وقد عثرت على تعريف شامل لجوانب الظاهرة المختلفة مما يسمح بالتعمق في تحليلها ؛ وآخذه عن اللجنة المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة " حكم الكوكب " في تقريرها الصادر في 1995 بعنوان :« مجاورتنا الكوكبية »[1] . وهذا نص التعريف :

« التداخل الواضح لأمور الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة لإجراءات حكومية » .

وجوهر هذا التعريف هو تكاثر الأنشطة من كل نوع عبر الكرة الأرضية متعدية الدولة

القومية . وهكذا تتزايد باطراد التعاملات والمبادلات وغيرها من العلاقات مسقطة مفهوم الوطنية أو القومية والجنسية والسيادة . وبعبارة أخرى ، ظهر مجال يتجاوز " المجال الدولي " المعرف بأنه مجتمع مكون من الدول ذات السيادة وحدها . ولما كان تطور الجماعات البشرية من صنع البشر أنفسهم ، يتعين تحديد القوى الإجتماعية - الإقتصادية التي أوجدت هذا المجال والظروف التي دفعتها إلى فعل ذلك ، ودون أي صعوبة ، نعرف أن نقطة البداية في هذا التطور كانت نمط الإنتاج الرأسمالي الذي زاد بريقه بعد انهيار الإتحاد السوفييتي والذي يبث في أركان المعمورة " إيديولوجية السوق " بدعوى تفوقها وقدرتها على حل قضايا البشرية وليس فقط كآلية اقتصادية لها آثار حميدة وأخرى مدمرة .

وفي رأينا أن هذا النمط قد دخل مرحلة جديدة من التطور تختلف في أمور كثيرة عما نعرفه ، وأن نقطة البدء في هذا الطريق كانت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أحداث هامة . ومن ثم ، لابد من التذكير بإيجاز بمراحل تطور الإنتاج الرأسمالي ، ثم نفصل أهم معالمه الحالية وقواه الفاعلة . ولكن ، قبل الخوض في هذا ، لا بد من أن ندقق الكلمة الشائعة في لغتنا العربية كترجمة للتعبير الإنجليزي **Globalisation** . وأرى أن " عولمة " تعبير مضلل وخاطىء لغويا ، وأفضل كوكبة * .

الفصل الأول
نشأة وتطور الرأسمالية

يكاد ينعقد إجماع على أن نشأة الرأسمالية كانت في القرن السادس عشر وليست مع بدايات الثورة الصناعية ، وقبل قرنين من ظهور كتاب **آدام سميث " ثورة الأمم "** الذي عده الإقتصاد الأكاديمي إلى عهد قريب مؤسس علم الإقتصاد [2] . ومنذ البداية ، ثم خلال النمو ، اعتمدت على ثلاث دعائم : **التراكم الرأسمالي ؛ التراكم المعرفي ؛ نهب أجزاء واسعة من المعمورة .**

وظلت تلك الدعائم تتنامى عبر المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية : الرأسمالية التجارية ، ثم الصناعة التنافسية ، ثم الأمبريالية ، وأخيرا الكوكبة .

أولا : الرأسمالية التجارية

منذ أوائل القرن السادس عشر ظهرت طبقة رأسمالية في أوربا الغربية أساسا وأخذت

تحاول الخروج من العهد الإقطاعي .

وكانت هذه الطبقة تجمع رؤوس الأموال من " التجارة الخارجية " ؛ وهي أساسا استيراد سلع من الصين والهند وبلاد العرب وإفريقيا يقبل عليها أهل الثراء وتحقق أرباحا كثيرة . كما أن موقف الكنيسة من الإقراض بفائدة يتفق عليها الدائن والمدين تغير . فهي كانت تحظر الربا طوال العصور الوسطى . وهذا ما جعل عمليات الإئتمان احتكارا لليهود (حيث يحظر دينهم تعاطي الربا فيما بينهم فقط ؛ وهو جائز مع غير اليهود) . وهو ما كان من عوامل شعور العامة المعادي للسامية . ولكن الإصلاح الديني وصمت الفاتكان أسقطا عمليا حظر الربا . وظهرت البنوك " المسيحية " في جوار روما ، في سهل لومبارديا ، ونشرها الإيطاليون في أجزاء من أوربا الغربية [3] .

وتركزت هذه البورجوازية في المدن التي نجحت بصورة أو بأخرى في الإفلات من سلطة سادة الأقاليم من أمراء الإقطاع . ففي إيطاليا استقلت بعض المدن التجارية مثل جمهورية البندقية ، أو كعاصمة لإقليم يحكمه أمير يتفهم مصالح التجار ويرعاها ويأخذ منها نصيبه (فلورنسا في إمارة توسكانا) . واشترت بعض المدن حريتها من السيد الإقطاعي وحملت صفة الحرية في اسمها [4] . وأنشأت البورجوازية أحيانا مدنا جديدة .

وحين أنشأت الرأسمالية شركات ، احتمت بسلطة الملك . فكانت تؤسس بمرسوم من الملك ، وتحمل في إسمها النسبة إليه Compagnie Royale في فرنسا و Chartered Company في انجلترا . وفي القرن السابع عشر ظهر مجال جديد للتجارة يعتمد على المستوطنين الأوربيين في المستعمرات . وفتح باب التصدير بعد أن كان الإستيراد عماد التجارة البعيدة ، إذ تعين تزويد من استقروا بالعالم الجديد بسلع أوربية ، وبالتالي ظهر الإشتغال بنهب الذهب والفضة من الأمريكتين ، ونشطت حركة نقل بحري عبر الأطلسي مولتها البورجوازية وأثرت من عائدها . وأخيرا دخلت البورجوازية مجال الصناعة لتستطيع توفير ما يلزم للذين استوطنوا في المستعمرات . وكانت الصناعة الحرفية المستقرة عاجزة عن الوفاء بالمطلوب ، فهي صناعة تنتج لمشتر معروف مسبقا يزودها أحيانا بالمادة الأولية ، كما أن عملاءها بالتالي أثرياء يريدون مصنوعات ممتازة وغالية التكلفة . ولذا استعان الرأسماليون بالعمالة غير المؤهلة الهاربة من الإقطاعيات . وظهر التقسيم الفني للعمل حتى يتمكن كل عامل بتدريب بسيط من أداء عمل جزئي محدد . وهكذا ظهرت المصانع اليدوية Manufactures . وهذه النقلة بالغة الأهمية لأنها مهدت لاستخدام الآلات المسيرة بطاقة البخار فيما بعد . ولا يجوز الحديث عن الرأسمالية التجارية دون التذكير بتجارة الرقيق من غربي إفريقيا أساسا إلى أمريكا الجنوبية والشمالية [5] .

التراكم المعرفي

ومن ناحية أخرى ، نشأت الرأسمالية في عصر ما بعد النهضة وظهور العلوم الحديثة والفلسفة الجديدة ومناهج البحث العلمي الخلاقة . ولما كان معظم هؤلاء العلماء والمفكرين مكروهين من الكنيسة ولا محل لهم في بلاط الملك أو دوائر النبلاء ، فإنهم وجدوا القبول والترحيب في صالونات كبار البورجوازيين واسعي الثراء . ومن ثم ، اكتسبت الطبقة الجديدة ثقافة رفيعة وآمنت بالتقدم العلمي وساهمت في إحداثه . وخير دليل على هذا كله أن مغامرة **كولومبوس** في السعي إلى طرق أبواب الهند بالإبحار غربا لم تكن متصورة قبل أن يقتنع الإنسان في ضوء ما أثبته **كوبرنيكوس** **وجاليليو** وغيرهما من الفلكيين من أن الأرض كروية .ومن الناحية الأخرى ، حصل " المكتشف " الإسباني على التمويل اللازم لمغامراته من بيت تجاري كبير في **جنوة** اسمه **Centurione**. وفي مثال آخر ، نجد أن البحث عن استخدام البخار كطاقة محركة بدأ في 1601 على يد الإيطالي ديلا بورطا (1594-1651) ، وتلته محاولات تطوير طوال القرن السابع عشر كانت محاولة **وات** الناجحة الثانية عشرة منها . وأقر **وات** بالشكر " لرجل أعمال " بريطاني اسمه **ماثيو بولتون** لأنه وفر لأبحاثه التمويل اللازم . ومن الإفراط أن أذكر هنا بعلامات الفكر والعلم المضيئة التي ظهرت في القرون الثلاثة التي تلت عصر النهضة . وأكتفي بأن أبرز واقع التراكم المعرفي الذي سار جنبا إلى جنب مع التراكم المالي ، مما وفر القاعدة الصلبة لقفزة إنتاجية نوعية في الثورة الصناعية الأولى .

ويبدو هذا الجانب الجدلي للعلاقة بين الإختراع التكنولوجي وأوضاع المجتمع في جملته في أن استخدام طاقة البخار لم يقتصر أثره على تضخم ثروات الرأسماليين ، بل إنه غير حياة المجتمعات القائمة وجعل من الصناعة الآلية قلب النشاط الرأسمالي . ويكفي أن نشير إلى السكك الحديدية والسفن البخارية وما أحدثته من ثورة في انتقال السلع والأفراد . وعلى المستوى الإجتماعي نكتفي بتكوين الطبقة العاملة الصناعية وتصديها للحد من قسوة ظروف العمل وقلة الأجر ، والثورة الفكرية التي تجسدت في عشرات من كتابات مفكرين يدعون إلى الإصلاح الإجتماعي أو التغيير الثوري للمجتمع .

ثانيا : الرأسمالية الصناعية التنافسية

انتشرت الصناعة الآلية في أوربا ثم الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر (استخدام الآلات في صناعة الغزل والنسيج في 1782) إلى أواسط القرن التاسع عشر (انتشار السكك الحديدية) [6] . وقد زادت الآلة من إنتاجية العامل زيادة جذرية ،

وبالتالي خفضت بنفس النسبة تكلفة الإنتاج . وساعد على ذلك أيضا التقسيم الفني للعمل الذي مكن المصانع من استخدام عمال غير مؤهلين يعملون بأجر متدن وبصفة خاصة عمالة النساء والأطفال . ويعملون ساعات طويلة وفي ظروف صحية بشعة [7] . وساعد كل ذلك على تخفيض أسعار المصنوعات وزيادة الإنتاج ليصل إلى الطبقة الوسطى بعكس أوضاع الصناعة الحرفية . وظهرت أهمية السوق من أن المشروع الرأسمالي ينتج لمستهلكين مجهولين يظهرون عند عرض المنتجات في الأسواق . ومن هنا ظهر تعبير اقتصاد السوق الذي يتحدد فيها سعر السلعة تحت تأثير العرض والطلب . وبالمقابل أفرزت الصناعة الآلية طبقة اجتماعية جديدة من العمال الذين لا يملكون إلا قدرتهم على العمل والذين تستغلهم الرأسمالية أبشع استغلال . وبالتدريج ، استقطب المجتمع بين الرأسمالية والبروليتارية وتفاقم الصراع الطبقي ، وظهرت الحركة التعاونية ، ثم الأفكار الإشتراكية التي ازدهرت في أواسط القرن التاسع عشر .

وقضت الثورات المتوالية على بقايا الإقطاع ، ووحدت سوق " الدولة-الأمة " ، وذاع مبدأ القوميات ، واستقر مفهوم الدولة القومية في حدود رسمتها الحروب المتوالية . وشجعت الرأسمالية ومنظروها التعصب القومي الذي كان السند الإيديولوجي الجديد في صراع كل دولة رأسمالية لتزيد نصيبها من أراضي الأمريكتين وآسيا وإفريقيا وما صاحب هذا الصراع من حروب انتزعت فيها دول مستعمرات دول أخرى . وتطور أسلوب استغلال المستعمرات من مرحلة نهب المعادن الثمينة وانتزاع الأراضي من أصحابها ليستقر عليها المستوطنون الأوربيون . وصار الشكل الأساسي للإستغلال هو الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة الآلية ثم بيع المصنوعات في المستعمرات [8] .

وكانت المشروعات الصناعية في البداية فردية أو شركة أشخاص ، حيث لم تظهر شركات المساهمة إلا في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولهذا كانت كلها مشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم . ومن ثم لم يكن في وسع أي منها السيطرة على السوق . وظل تحديد الثمن خاضعا لآليات العرض والطلب ، وكانت المنافسة قريبة من الصورة النظرية التي صاغتها المدرسة الكلاسيكية في علم الإقتصاد . ومن المعروف أن عددا من أبرز الإقتصاديين انتهوا في تحليلهم للإقتصاد الرأسمالي إلى أنه يسير نحو كارثة بسبب إفقار الفئات الشعبية : **مالتوس** ، **ريكاردو** ، **ماركس** ..الخ . وقد عاب هذا التحليل إهماله لدور المستعمرات في مد عمر الرأسمالية . لقد هاجر كثير من الفقراء إلى " العالم الجديد " واستراليا ونيوزيلاندا ومواقع في إفريقيا . كما أن التبادل غير المتكافىء بين الدولة الإستعمارية ومستعمراتها يمكنها من سحب نصيب كبير من الفائض الإقتصادي المتحقق في

المستعمرات ، والذي تجسد ، بين أمور أخرى ، في تبادل المواد الأولية والمصنوعات .

وأخيرا ، لم تعرف شعوب تلك الدول الرأسمالية الأوضاع الديمقراطية التي تعيشها حاليا والتي تشكلت تدريجيا بفضل النضال الشعبي الذي اتخذ شكل ثورات في بلدان كثيرة . لقد أقامت البورجوازية نظما تضمن لها أساسا حق الملكية الفردية " المقدس " وحرية المالك في أن يفعل بملكه ما يشاء دون تدخل من الدولة المكلفة بحماية تلك الملكية وضرب محاولات المساس بها . وارتكز النظام السياسي على الحصول على موافقة ممثلي دافعي الضرائب عند فرض أي ضريبة ورقابتهم على أوجه إنفاقها . وكان ذلك معنى الليبرالية الأصيل . أما سواد الناس فلا صوت لهم في إدارة شؤون المجتمع [9] .

ثالثا : الإمبريالية

كانت المنافسة الحرة بين المنتجين التي مجدها الإقتصاديون من **آدم سميث** إلى **ج.ب.ساي** تعني أن كل منتج يعمل بالضرورة على زيادة نصيبه في سوق السلعة التي ينتجها . وهذا ما يحمله على السعي الدؤوب لزيادة إنتاجية العمل تقليلا للتكلفة بما يمكنه من تخفيض الثمن وجذب المزيد من المشترين . ومن هنا اتسم الإنتاج الرأسمالي بالحرص على التطور التكنولوجي . ولما كان كل المنتجين يشاركونه في هذا المسعى كان عليه أن يعظم ربحه باستمرار خشية أن يقتنص بعض منافسيه جزءا أكبر من السوق . ولهذا كانت المنافسة صراعا لا نهاية لهإلا بالوصول إلى طرد آخرين من السوق . فنجاح منتج يكون على حساب فشل منتجين آخرين . وقد أكد الإقتصاديون بل وحبذوا هذا التوجه باسم العقلانية التي تمكن الكفء من استبعاد الخامل أو العاجز ، لأن كفاءة المنتجين خير على المجتمع كله . لقد مارست الرأسمالية مبدأ " البقاء للأصلح " قبل أن ينشر **داروين** نظريته " في أصل الأنواع بواسطة الإنتقاء الطبيعي " 1859 . ويؤدي منهج المنافسة تدريجيا إلى ظهور الإحتكارات . وقد كان . فمن بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوربا والولايات المتحدة ثم اليابان حتى أصبحت ظاهرة الإحتكار وما صاحبها سمة الرأسمالية العالمية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وهي مرحلة الإمبريالية التي تتسم بالمعالم التالية :

أ) الشركات الإحتكارية : كان طبيعيا أن يأكل كبار السمك صغارها كما ذكرنا . فالإنتاج الكبير يخفض من تكلفة إنتاج السلعة ، وبالتالي يتمكن المنتج الكبير من إزاحة منتجين آخرين إلى خارج السوق ؛ أي التوقف عن الإنتاج . كما أن كل من يغامر بدخول السوق عليه أن يحسب حسابا دقيقا القدر المتاح له لمنافسة المنتج الكبير . وتقول النظرية

الإقتصادية الأكاديمية إن من يحتكر إنتاج سلعة أو خدمة ، بوسعه أن يرفع ثمن البيع إلى الحد الذي لا يهدد بانسحاب نسبة عالية من الطلب . وهو في جميع الأحوال يفرض سعرا على السوق بعكس المفروض في المنافسة الكاملة حيث يحدد السوق السعر عند نقطة توازن العرض والطلب ، إذ يستبعد هذا الفرض إمكان أن يسيطر منتج فرد أو مجموعة منتجين على الجزء الأكبر من العرض . ومهما يكن من أمر ، فإن الشركات الصناعية الناجحة هيمنت على الأسواق لوضعها شبه الإحتكاري . وحين تعجز شركة واحدة على ذلك تتجمع عدة شركات في اتفاق أسمي " كارتل " ، لاقتسام الأسواق فيما بينها وتفادي التنافس على السعر . ثم برزت إمكانيات اندماج عدة شركات في كيان واحد اسمي " تروست " . وكان الإندماج أحيانا أفقيا يجمع شركات تنتج نفس السلعة ، وأحيانا أخرى رأسيا بشراء الشركة المنتجة للسلعة الرئيسية الصناعات المغذية لها ، بل ومناجم المعادن أو مزارع إنتاج المواد الأولية الزراعية .

ب) رأس المال : وكانت الرأسمالية الصناعية في حاجة ماسة إلى تمويل من خارجها (أي فيما وراء ما تعيد استثماره من أرباحها) واتجهت بالتالي إلى الإقتراض . وترتب على ذلك أولا ظهور شركات المساهمة حيث أن الوضع الحقيقي للمساهم الفرد هو أنه يقرض من ادخاره للفرد أو المجموعة التى تسيطر على القدر الأساسي من الأسهم . وفي هذا لا يختلف وضعه عن وضع حامل السند إلا من حيث أن الثاني يحد من مخاطر استثماره بتحقيق عائد ثابت (سعر الفائدة) مقللا من فرص خسارة رأس المال ومعرضا عن الربح الذي يحصل عليه المساهم والذي يمكن أن يتحول إلى خسارة . ومن ناحية ثانية تطورت البنوك جذريا . لقد كانت تقرض في الماضي بعض التجار وسادة الإقطاع ، ثم انفتح أمامها إقراض الشركات الصناعية الضخمة . ومن ثم لم يعد ما يملكه البنك من رأس مال كافيا . واكتشفت البنوك أنها يمكن أن تجمع الأموال من صغار المدخرين ، بل وبعض كبارهم المعرضين عن الإشتغال بالصناعة بتقبل تلك المدخرات كودائع يدفع البنك عنها فائدة معينة . ثم تحولت البنوك إلى الشكل القانوني الناشيء " شركة المساهمة " وعرضت أسهمها في البورصات . كما لجأ بعضها إلى إصدار سندات . وأخيرا أدخلت نظام الدفع بالشيك ، فثبتت الدولة وضعه كأداة دفع حالة مثله مثل البنكنوت . وبدأت هذه العملات أو وسائل الدفع الورقية تحل محل الذهب الذي يجمعه البنك المركزي كضمان لإصدار البنكنوت . وبالإضافة للبنوك ظهرت شركات التأمين كوسيط مالي يجمع المدخرات ويعيد استثمارها . وقد أدى اعتماد الصناعة المتزايد على الإئتمان بأشكاله المختلفة جنبا إلى جنب مع تعاظم شأن الوسطاء الماليين وتمتع البنوك بحق " خلق النقود " بشروط معينة في حالة البنكنوت وبغير قيود قانونية في نقود الودائع . وتكون لدى

الرأسمالية في مجموعها رؤوس أموال تزيد عن القدرة الإستيعابية للصناعة ، وبهذا انتشر الإقراض للحكومات الأجنبية حتى ولو لم تكن كاملة السيادة (مصر في عهد الخديوي اسماعيل) ، ثم إلى الإستثمار في المستعمرات بحثا عن المعادن ومصادر الطاقة ، أو بالزراعة الرأسمالية الكبيرة لبعض المواد الأولية الزراعية (القطن في الولايات المتحدة ، المطاط في أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا ، الكاكاو والبن والشاي في إفريقيا وآسيا ..) . وهكذا ، هيمن رأس المال المالي علي نشاط الرأسمالية كله واتخذت مؤسساته أوضاعا شبه احتكارية . ثم تداخل مع الشركات الصناعية باقتناء حصص من رؤوس أموالها . وغلب ذلك على الأوضاع في أوربا الغربية والولايات المتحدة منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وحتى أربعينات القرن العشرين .

وهنا يثور التساؤل : أين المنافسة الحرة في هذه الأوضاع ؟ لقد تصدى عدد من الإقتصاديين البارزين لإثبات أن المنافسة الكاملة بشروطها التي فصلتها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قد انتهت وحل محلها في الأسواق نوع جديد من المنافسة غير الكاملة أو المنافسة الإحتكارية [10] .

جـ) عصر القوميات :

انفرد القرن التاسع عشر بانتشار ما سمي " مبدأ القوميات " ، والذي يؤكد حق كل أمة في أن تكون لها دولة قومية . وكانت الثورات التي شهدتها أوربا في أواسط القرن ترفع هذا الشعار . واستقر في الأذهان مفهوم الدولة الأمة Nation State كوضع طبيعي رتب عليه الرئيس الأمريكي **ولسن** غداة الحرب العالمية الأولى " حق الشعوب في تقرير مصيرها " الذي قيده حلفاؤه في غرب أوربا بشرط أن يكون الشعب " بالغا " أي قادرا على تمييز ما يضر وما ينفع ويستطيع بالفعل أن يحكم نفسه بنفسه . وعلى جانب السلب ، غذى مفكرو الرأسمالية تمجيد كل أمة وفضلها على الأمم الأخرى . وانتشر التعصب القومي (الشوفينية) ، وتقبل الناس مفهوم العدو التاريخي (فرنسا وألمانيا حينا ، وفرنسا وبريطانيا حينا آخر ..الخ) . وكان التعصب للأمجاد التاريخية لكل أمة يبرز في المقام الأول الإنتصارات العسكرية ، مما كان ضروريا لحمل الرأي العام على تقبل الحروب تحت شعار " التضحية من أجل الوطن ".

د) الإمبراطوريات الإستعمارية : كانت الرأسمالية الأوربية تصف كل أرض خارج أوربا بأنها ليست ملك أحد No man's land لأن أولئك الذين يسكنونها نوع منحط من البشر ، يكاد يكون أرقى من الحيوان قليلا ولكنه أدنى بكثير من الإنسان الأوربي ذي

المدنية العريقة التي نشأت في أرض اليونان ، ثم انتشرت بفضل الرومان ، وارتقت بقبول المسيحية ، وأفرزت أعظم الفلاسفة وأكبر العلماء . ولهذا ، وصفوا غيرهم بالتوحش Savage والهمجية Barbarism . واستنادا إلى هذا التصنيف ، اقتنع الأوربيون أن غزوهم للأمريكتين وأفريقيا وشبه القارة الهندية ..الخ ، عمل نبيل ينقل لمن يبقى من سكان المستعمرات الأصليين أفضال المدنية الغربية . وقد وجد الإسبان أساقفة كاثوليك يباركون مذابح الهنود الحمر في أمريكا الجنوبية بدعوى نشر الدين الحق . ونجحت الدول الرأسمالية في تخليص الكوكب من الأراضي التي ليست ملكا لأحد . وبنت كل منها امبراطورية استعمارية . فبريطانيا العظمى صاحبة الأمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس . واعتزت فرنسا الجمهورية رغم كل تراث الثورة الفرنسية بإمبراطوريتها في غربي ووسط افريقيا والهند الصينية ومدغشقر وجزر في المحيط الهادي والبحر الكاريبي . وحاكم ألمانيا بعد توحيدها قيصر (إمبراطور) له أملاك في إفريقيا ، وكذلك الشأن في قيصر روسيا بعد استيلائها على آسيا الوسطى وجبال القوقاز . ولم يأت هذا التقسيم بطريق التفاوض ، وإنما من خلال حروب متعددة وانتقال أقطار من امبراطورية إلى أخرى . وإذا نظرنا إلي الخارطة السياسية للكرة الأرضية عشية الحرب العالمية الأولى نجد أن الولايات المتحدة منذ مبدأ مونرو تهيمن اقتصاديا على أمريكا الجنوبية بعد أن اقتطعت من أرض المكسيك (خمس ولايات) ، وحلت محل اسبانيا في كوبا وبورتو ريكو والفلبين . وتراجع نصيب هولندا أساسا إلى إندونيسيا وشريط ضيق في شمالي شرق أمريكا الجنوبية وبعض الجزر الصغيرة المواجهة لها . ولم يبق للبرتغال إلا أنجولا وموزمبيق وموقع قدم في أقصى غربي إفريقيا وإحدى جزر الأرخبيل الإندونيسي . أما ألمانيا فقد احتلت طنجانيقا (الجزء الأكبر من طانزانيا حاليا) ونصف الكاميرون وناميبيا الحالية . ونالت إيطاليا ليبيا والجزء الأكبر من الصومال . ودخلت اليابان هذه المجموعة باحتلال شبه الجزيرة الكورية وإقليم منشوريا في شمالي الصين .

ونشطت الرأسمالية الكبيرة في كل من تلك الدول كرأسمالية قومية ، بمعنى أنها كانت تنشط أساسا في إطار إمبراطورية الدولة " الأم " ، وتقاوم نفاذ شركات من جنسيات أخرى إلى أي جزء من تلك الإمبراطورية . وقد شغلت ظاهرة تكوين تلك الإمبراطوريات الإستعمارية عددا من المفكرين الذين أسموها " **الإمبريالية** " Imperialism ، ومن أشهرهم الإنجليزي **هوبسون** والنمساوي **شومبيتر** والروسي **لينين** الذي انتشر كتابه الصغير " **الإمبريالية أحدث مراحل الرأسمالية** " انتشارا غير مسبوق . فلم يكن **لينين** أول من رصد هذا التطور وحلله ، وليس في ما كتب ما يوحي بأن الإمبريالية لن تتطور وستعيش حتى تطيح بها الشيوعية .

الفصـــل الثانـــي
الكـوكبـــة

1 - أسباب التطور نحو الكوكبة

لنفهم أسباب التطور الحديث للرأسمالية ، يجب أن نعود إلى بداية القرن العشرين واستمرار الإتجاه نحو انخفاض الأسعار الذي بدأ في أواسط العقد الأخير من القرن السابق واستمر حتى بداية الحرب في 1914 فيما يعد جزءا من التقلبات الدورية طويلة الأجل كما حللها **كوندراتيف** . يضاف إلى ذلك توالي أزمتين من تلك الأزمات الدورية التي عرفها الإقتصاد الرأسمالي طوال القرن التاسع عشر ، مرة كل عشر سنوات في المتوسط . وكان تقاسم المستعمرات الذي أقره مؤتمر برلين 1885 لم يترك مجالا لتوسع إمبراطوري جديد إلا على حساب إمبراطورية أخرى . وضاقت الرأسمالية الإحتكارية القومية الألمانية بنصيبها المجحف في ذلك التقاسم بعد أن أصبحت في مقدمة الدول الصناعية في العالم . وهكذا بدت الحرب ضرورة ، واندلعت بالفعل في 1914 ، واستمرت سنوات أربعا ، وخلفت خسائر فادحة . وكانت أكبر حرب عرفتها البشرية حتى ذلك التاريخ . وأطلق عليها إسم الحرب العظمى ، وتمنت الشعوب أن تكون آخر الحروب . ولكن ، لم يكد المنتصرون يهنأون بما آل إليهم من مستعمرات ألمانيا وأشلاء الدولة العثمانية حتى واجهوا نجاح الثورة البولشفية وهزيمة قوات التدخل لتصفيتها (قوات من 14 دولة) . أمام الجيش الأحمر الوليد . وعقب سقوط الأسر الحاكمة في ألمانيا والنمسا ، انتشرت محاولات ثورية مستوحاة من نجاح الثورة في روسيا وتوابعها ، في ألمانيا والمجر وإيطاليا بصفة خاصة . وصمدت الدولة السوفييتية في إطار مقاطعة دولية شاملة وبعد حرب أهلية شرسة وحرب تدخل واسعة . وبعد الإنتعاش الإقتصادي الذي صاحب جهود تعمير ما دمرته الحرب ، فوجيء المنتصرون والمهزومون معا بالكساد الأعظم (1929-1934) ، فأفلست شركات كثيرة ، وانخفض إنتاج البعض الآخر ، وتدهورت الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة ، وشملت البطالة عشرات الملايين (30 مليون في الولايات المتحدة وحدها) ، وعجزت الحكومات عن الخروج من هذا الكساد الذي استمر لأول مرة أربع سنوات كاملة . وخرجت منه النازية بالتركيز الشديد على إنتاج الأسلحة ، ثم الحرب . وبطريقة أكثر تحضرا ، أخرج روزفيلت الولايات المتحدة بتدخل من الدولة في مشروعات أشغال عامة ضخمة ، وبداية التأمين الإجتماعي . وأخرج **كينز** المشتغلين بعلم الإقتصاد من زنزانة النظرية الإقتصادية الأكاديمية بكتابه الشهير

" **النظرية العامة** " . واطمأن الحلفاء إلى أن النازية في ألمانيا هي أقوى تحصين ضد المد الشيوعي ، وشايع اليمين الأوربي هتلر ونظامه شوطا بعيدا ، ولم يحاربوه إلا دفاعا حين أخذ المبادرة بإشعال الحرب العالمية الثانية . ولنقف هنا لحظة لنرى أهم معالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر الرأسمالية العالمية :

أ) اكتسب الإتحاد السوفييتي هيبة وتقديرا في كثير من أنحاء العالم بسبب دوره في تصفية النازية . وامتد النفوذ الشيوعي إلى عدد من بلدان البلطيق وشرقي ووسط أوربا . وفي 1949 تحقق انتصار ثورة الصين الشعبية . وكان من الطبيعي أن تأتلف الدول الرأسمالية الكبرى لمواجهة هذه الظاهرة وتمنع وصول " العدوى" إلي أي بلد آخر .

ب) اشتدت حمية حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا بالذات ، مما جعل تكلفة بقاء الإحتلال باهظة لا يمكن تحملها لمدة طويلة . وحيث طال بقاء القوات الأجنبية ، وحاربت الشعوب طوال تلك المدة ، وانتهت بالإنتصار (مثلا : فيتنام وحرب العشرين عاما ، وكذلك حرب الجزائر وآثارها على فرنسا وأوضاعها الداخلية . ومع درس فيتنام ، اختار **ديكول** المصالحة والإنسحاب) . ومن ثم ، كان على الرأسمالية العالمية أن تستخدم وسائل جديدة في استغلال شعوب العالم الثالث دون حكم مباشر أو احتلال عسكري .

جـ) وربما كان أهم من ذلك كله هو أن أسلحة الدمار الشامل ، وفي مقدمتها القنابل الذرية ، جعلت الحرب الحديثة بين دولتين صناعيتين مستحيلة ، إذ أنها تدمر الغالب والمغلوب معا .ومن ثم كان علي البورجوازيات القومية الكبيرة أن تبحث عن طرق جديدة للتغلب على تناقضاتها دون استخدام السلاح . ومن هنا ، ولدت ظاهرة الكوكبة .

2 - الشركات متعدية الجنسية

وواقع الأمر أن الرأسمالية غيرت بنيتها من احتكارات " قومية " إلى دولة محددة ومتخصصة في إنتاج معين وتتمتع بسوق الإمبراطورية التي تسيطر عليها تلك الدولة وتحرص على حماية تلك السوق ، إلى كائن غريب هو الشركة الكوكبية **Global Corporation** . ومن ثم لا بد من التوقف عند السمات المميزة لهذا النوع الجديد من النشاط الرأسمالي . وهنا يتعين على الباحث دراسة الواقع وتطوره لاستخلاص تلك السمات . وقد توفرت منذ 1992 على متابعة البيانات والمعلومات ، وبصفة خاصة ما تنشره مجلة " فورشن " الأمريكية سنويا عن أوضاع أكبر خمسمائة شركة كوكبية **The 500 Global Corporations** ، ودراسة ظاهرة الإندماج **Merger** ، وانتزاع السيطرة **Acquisition** التي

لا يكاد يمر يوم دون أن تدفع وسال الإعلام خبرا جديدا فيها . وتسمى تلك الشركات " متعدية الجنسية " Transnational ، وليس متعددة الجنسية Multinational . فهذا الإسم الأخير ينطبق فقط على شركات تساهم في رأسمالها عدة حكومات ، ومن هنا يأتي الوصف المذكور . أما الشركات التي نحن بصددها ، فإنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة . والتعدي يقابل Trans ، كما نقول الفعل المتعدي Transitive verb . وهذا ما يحمل على ضرورة عرض سماتها المميزة .

أ) الضخامة : وأولى سمات الشركة متعدية الجنسية ضخامة الحجم . ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزء بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة . ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبعه ذلك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم . كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة متعدية الجنسية واحدة . وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات Sales figue ، أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال Chiffre d'affaires . وتعتمد مجلة " فورشن " في ترتيب الشركات الكوكبية الكبرى مقياس حجم الإيرادات Revenues . وهكذا نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت في 1999 " جنرال موتورز " ، بإجمالي إيرادات 176,5 مليار دولار . وحققت أصغر شركة في المجموعة " لمتد " 9,7 مليار .

ب) تنوع الأنشطة : لا تقتصر الشركة متعدية الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية Products-by ، ولا تلجأإلى التكامل الرأسي أو الأفقي كما كان الحال في أشكال الكارتل أو التروست . وعلى العكس ، تتعدد منتجاتها وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها . والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التدني باحتمالات الخسارة . فهي إن خسرت في نشاط ، يمكن أن تربح في أنشطة أخرى . وهذا ما وصفه بعض الإقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط Economies of Scope محل وفورات الحجم Economies of Scale التي اعتمدت عليها الإحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية . ويبسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعدية الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى . ولذلك فهي أقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل

والتسويق . فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT تمتلك مثلا شبكة فنادق شيراتون المنتشرة في أهم مدن العالم كله تقريبا . وشركة ليون لمياه الشرب La Lyonnaise des Eaux اندمجت مع شركات أخرى لا علاقة لها بمياه الشرب ، واتخذت بعد ذلك اسما جديدا هو Vivendi ، وبلغت إيراداتها 44,4 مليار في 1999 ، وتمتلك عددا من الصحف . وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد ، أن الشركات متعدية الجنسية قد فككت الإنتاج الصناعي ، وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ، ثم إنشاء وحدات تجميع . وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعدية الجنسية ، وإما شركات أصغر حجما بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات في مقابل ضمان تصريف المنتجات . ومن الناحية الواقعية ، يعني هذا أن الشركة متعدية الجنسية يمكن بطريق التعاقد من الباطن Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط في دولار واحد من أموالها لشراء أسهم .

ولعل أوضح مثل على انتشار التخصص في إنتاج مكونات هو حالة الطائرة كونكورد التي دخلت فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة في أقطار متعددة . وعلى مستوى أقل ، تحصل مصانع السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة ، بحيث أصبحت كل سيارة ، بغض النظر عن الإسم التجاري المألوف ، تحتوي على مكونات من عدد كبير من المصانع في بلدان مختلفة ليست بالضرورة ملكا لها . وهذا ما يسمى في الولايات المتحدة Out Sourcing ، والذي أدى إلى إغلاق عدد لا يستهان به من مصانع الشركات الكبرى . كما أن هذا الأسلوب في الإنتاج يجعل من الصعب نسبة سلعة معينة إلى بلد معين واحد . ومن ثم ثار الجدل حول شهادة المنشأ ، ولجأ الإتحاد الأوربي إلى تحديد بلد المنشأ بأنه البلد الذي تحققت فيه أعلى نسبة من القيمة المضافة . وقد رفضت بعض الدول الأعضاء فيه منح الإعفاء الجمركي للسيارة " هوندا " المصنعة في بريطانيا لأن معظم مكوناتها مصنع خارج المملكة المتحدة ، في اليابان أو غيرها من دول الإتحاد .

جـ) الإنتشار الجغرافي : تنشط الشركة متعدية الجنسية بالتعريف في عدد من الأقطار . ويمكن أن نأخذ من " تقرير الإستثمار في العام 1992 " الصادر عن الأمم المتحدة مثلا بليغ الدلالة هو شركة ABB التي تكونت في 1987 من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Bovery ، والتي استثمرت فور تكوينها مليار دولار ، شملت إدماج أو شراء 60 شركةأخرى . وهي تسيطر حاليا على 1300 شركة منها 130 في بلدان العالم الثالث ، و41 في بلدان شرقي أوربا وثلاث في مصر ! ولنا أن نتخيل

هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة . وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والإتصالات . فكل شركة تابعة تعمل في سوق الدولة التي استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن ، وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة . وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا . ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة تصل أولا بأول للإدارة العليا ، كما تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم ، وبالإستخدام المكثف للحاسوب وقواعد المعلومات . وضمانا لتسهيل الإتصالات ، اعتمدت هذه الشركة متعدية الجنسية اللغة الإنجليزية لغة عمل في كل أنحاء شبكة الشركات التابعة ، واتخذت الدولار الأمريكي وحدة حساب للجميع . وأنشأت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم 11000 من الباحثين والخبراء . كما أنها تملك بنك ABB Credit ومركز معلومات Business Information Center ، ومركز تمويل World Treasury ، لتوفير الخدمات المالية لشركاتها ، وبصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو شراء شركات جديدة . هذا ، وفي 1999 ، احتلت ABB المنزلة 160 بين الشركات الخمسمائة الكبرى التي نشرتها مجلة Fortune . أي أن هناك 159 شركة أكبر حجما منها . ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء ينعقد في مقرها القانوني في سويسرا . ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لا يمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة . وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب 4٪ من مبيعات شركة نستله ، وأن هولندا لا تشتري إلا أقل من 9٪ من مبيعات فيليبس .

ومن ناحية أخرى ، كثيرا ما تكون الشركة التابعة ذات حجم كبير وإيرادات هامة قد تفوق إيرادات الشركة متعدية الجنسية في بلد المقر الرسمي . وعلى سبيل المثال أن إيرادات شركة هوندا موتورز الأمريكية تمثل 42٪ من إجمالي إيرادات الشركة الأم اليابانية . ونجد الشركة الأمريكية التابعة لشركة الألمانية Siemens تحقق 47٪ من إجمالي إيراداتها . وأخيرا ، تحصل شركة Seagram . J. E. الكندية على 80,9 ٪ من إجمالي إيراداتها من الشركة الأمريكية التابعة لها .

د) تعبئة المدخرات العالمية : من الشائع القول بأن الشركات متعدية الجنسية هي المصدر الأساسي للإستثمار الأجنبي . ويتوهم كثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون . فإذا دللناها تدفق الخير العميم . وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك ، لأن تلك

الشركات في حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد . ونقطة البدء في التحليل هي أن كلا من تلك الشركات ينظر إلى الكرة الأرضية كسوق واحدة . وكأي شركة ، تسعى الشركة متعدية الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق في مجموعها . ولنفصل ذلك بعض الشيء .

كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة في الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في حدود سوقها القومية ، تطرح الشركة متعدية الجنسية أسهمها في كل الأسواق المالية الهامة في العالم : طوكيو - زيوريخ - فرانكفورت - ميلانو - باريس - لندن - نيويورك . بل وكذلك فيما يسمونه " الأسواق الناهضة " **Emerging Markets** : هونك كونك - سنغافورة - بومباي .. الخ . وبالتالي ، يمكن مثلا أن نقول إن مصريين مقيمين في وطنهم يملكون أسهما في شركات متعدية الجنسية . فإجمالي رصيد استثمارات هؤلاء المصريين في أوربا وأمريكا يزيد عن مائة مليار دولار . ولا بد أن جزءا من هذا المبلغ موظف في حوافظ أوراق مالية لدى بنوك البلدان المتلقية لتلك الإستثمارات . وأي حافظة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقا للعوائد الإضافية التي تترتب على وضع الشركة الجديد . وهكذا تعبىء مدخرات محلية في بلد مقرها القانوني وبعض البلدان الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك ما أسمته السيدة **مارجريت تاتشر** " الرأسمالية الشعبية " حين قررت طرح 50٪ من أسهم بعض الشركات خصصتها لصغار المدخرين . فقد كان القصد الحقيقي توفير تمويل إضافي دون تأثير على سلطة القرار في الشركة المعنية (ليس للمساهمين الكثيرين المتفرقين أي دور في الجمعية العمومية أو في مجلس الإدارة كما هو معروف) . كما أن هذا الإنتشار الواسع لحاملي الأسهم يعني عدم قدرة معظمهم على حضور الجمعية العمومية للشركة . وبالتالي يمكن أن يسيطر عليها تماما جماعة تملك 10٪ - 15٪ من إجمالي الأسهم .

وتعتمد الشركات متعدية الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الإقتراض من البنوك متعدية الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات . ونحن نعرف أن البنك يقرض أساسا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلي (أي مدخرات الطبقات الوسطى) . وهكذا رأينا بنكا يابانيا يوفر قرضا لشركة متعدية الجنسية مقرها في الولايات المتحدة لتشتري شركة أخرى أمريكية المقر أيضا . كما أن هذه الشركات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية (رغم أن سكانها لا يزيدون عن 18٪ من سكان العالم) . وهكذا تستغرق

الإستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق أكثر من ثمانين بالمائة من المتوسط السنوي للإستثمار الأجنبي المباشر .

ومن القواعد الأساسية في الشركات متعدية الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها . ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة ، طرح أسهم في السوق المالية المحلية ، الإقتراض من الجهاز المصرفي المحلي ، الإقتراض المباشر من الجمهور عن طريق إصدار سندات بالعملة المحلية** ..الخ . وكما رأينا في أسلوب التعاقد من الباطن يمكن ألا تساهم الشركة متعدية الجنسية في رأس مال الشركة التابعة إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الشركة التابعة تعتمد على الشركة الأم ، (أو إحدى شركاتها التابعة) في استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الهامة ، أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة التابعة . فهنا ، لا تهتم الشركة الأم كثيرا بالربح الذي تحققه الشركة المحلية لأنها تنقل مناسبة تحقيق الربح من عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات التابعة من Hardware (آلات وقطع غيار ومواد) Software (المعرفة الفنية والتنظيمية والإدارية) ، كما يمكن أن تحقق ربحا إضافيا إذا اشتغلت بتسويق منتجات الشركة التابعة خارج سوقها المحلية . ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للشركة التابعة يكمن في استغلال نفوذها لدى بعض الحكومات الغربية لتقدم للقطر منحا أو قروضا ميسرة . وتغطي المنح عادة تكلفة الدراسات اللازمة لإقامة المشروع ، كما تغطي القروض الميسرة جزءا من تكاليف إقامة المشروع . أما الجزء الهام الذي يتمثل في تشييد المشروع حتى تسليم المفتاح ، فإن الإقراض لتمويله يكون عادة بسعر الفائدة السائد في الأسواق العالمية . ومن هذا المنظور ، ترحب الشركات متعدية الجنسية عادة بالمشروعات المشتركة مع القطاع العام . فمادام الربح المنتظر من إنتاجه لا يعني الشركة لأنها تنقل الربح Profit Transfer إلى مرحلة سابقة للإنتاج ، فلماذا لا تتقاسمه مع الحكومة وتكسب بذلك تحسين مشاعر المواطنين إزاء الشركات الأجنبية .

هـ) تعبئة الكفاءات : لا تتقيد الشركة متعدية الجنسية بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية . وعلى سبيل المثال ، ينتمي أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات ، فلا تفضيل للسويسريين ولا للسويديين . وكفاءة الأداء Efficiency رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذي يضم أيضا النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات) . والنمط السائد حاليا هو الإستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى

الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الإختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية . وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلي . ومن ثم يتسابق النابهون منهم من أجله . وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت في الستينات والسبعينات الدور الأساسي في استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمي Brain Drain فإن المسئول الأساسي عن هذه الظاهرة هو الآن الشركات متعدية الجنسية . فهي تستورد " خبراءنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد الإعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية . وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون في الجامعات الغربية إلى العمل في شركات متعدية الجنسية من خلال عملية اصطياد الرؤوس Head Hunting التي تمارسها مثلا الشركات الأمريكية التي تفتش في الجامعات عن الشباب الواعد وتساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة . وأخيرا تسعى كل شركة متعدية الجنسية إلى اجتذاب العاملين المبرزين في شركات أخرى .

3 - الشركات الكوكبية واقتصاد العالم :

أحدث ما تحت يدي من بيانات عن مكانة هذه الشركات في اقتصاد العالم هو ما نشرته مجلة " فورشن " في يوليوز 2000 عن أكبر خمسمائة شركة في العالم . وفي ما يلي ما أمكن أن أستخلصه من تلك البيانات :

أ) بلغ إجمالي إيرادات Revenues تلك الشركات الخمسمائة في عام 1999 مبلغ اثني عشر تريليون وسبعمائة وخمسة وتسعين مليار دولار . وعلي سبيل المقارنة ، نجد أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم في السنة السابقة (1998) كان أكثر قليلا من 28,8 تريليون دولار ، وكان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية سبعة تريليون وتسعمائة وواحد وعشرين مليار دولار . وهكذا ، يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة (وليس كل الشركات متعدية الجنسية) 274,8٪ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة و 43,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله . وإذا أخذنا في الإعتبار بقية الشركات متعدية الجنسية (الذي يقدره البعض بأكثر من 30 ألف شركة) يمكن أن نقول دون احتمال خطأ كبير أن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم . أما قيمة الأصول فكانت 44,1 تريليون دولار ، وعدد العاملين 43,9 مليون عامل ، وصافي الأرباح 404,4 مليار دولار .

ب) ويوضح التوزيع الجغرافي للخمسمائة شركة بين الأقطار التي بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى في اقتصاد العالم . وتظهر بيانات **فورشن** التوزيع الآتي لما يسمى **Home countries** بالمقابلة مع **Host countries** ، والذي يسقط الجنسية الواحدة عن أي شركة . فالمقر القانوني لا يعني بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة في هذه الدولة . وقد ضربنا أمثلة سابقة في هذا الشأن . كما أن وجود " المحل القانوني " في أرض دولة مجرد تعبير قانوني مسجل في مدينة متواضعة ليس بالقرب من السلطة السياسية . فنجد مثلا مقر شركة **اكسون** (الثالثة في ترتيب الخمسمائة) في مدينة **Irving** في ولاية **تكساس** . ونجد مقر شركة **جونسون وجونسون** (152 في القائمة) في مدينة **برونزويك** في ولاية **نيوجرسي** .

وفي ما يلي التوزيع الجغرافي للمقار القانونية للشركات الكوكبية الخمسمائة محل الدراسة :

- **في الشمال : 476 شركة .** - **في الجنوب : 34 شركة .**
- الولايات المتحدة الأمريكية : 179 .
- كوريا الجنوبية : 12 .
- أوربا الغربية : 154 .
- الصين : 10 .
- اليابان : 107 .
- البرازيل : 3 .
- كندا : 22 .
- المكسيك : 2 .
- استراليا : 7 .
- فنلندا : 2 .
- شركة واحدة في كل من : الهند ، ماليزيا ، جنوب افريقيا ، تايوان ، فنزويلا .

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعدية الجنسية موزعة مثالثة بشيء من التقريب لبين ثلاثة أقطاب متكافئة : الولايات المتحدة ، الإتحاد الأوربي ، اليابان . أما الشركات التابعة لها - وتعد بالآلاف - فهي منتشرة في كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . ويتأكد وضع الشمال في مواجهة الجنوب إذا أضفنا كندا وسويسرا واستراليا . كما أن الدور الحاسم لمجموعة السبع دول الصناعية الكبرى يبدو جليا حين نعرف أن بها مقدار 437 شركة من إجمالي الخمسمائة أي بنسبة 86٪ .

وأخيرا ، فإن أكبر عشر شركات في 1999 تقع أربع منها في اليابان وخمس في الولايات المتحدة وواحدة في ألمانيا . ويبلغ إجمالي إيراداتها 1405,4 مليار دولار ، أي 11,6 ٪ من إجمالي الخمسمائة شركة ، مع أن عددها 2٪ فقط من مجموع الشركات . ويجب الإشارة إلى أن الأوضاع النسبية للشركات متعدية الجنسية تتغير من سنة إلى أخرى . فشركتا **جنيرال إليكتريك** و **IBM** كانتا ضمن العشر الكبار في 1993 ، ولكنهما تراجعتا في 1995 إلى الموقع 20 و 18 على التوالي . أما في 1996 ، فقد ارتفعت **جنيرال اليكتريك** إلى المرتبة 12 ، في حين اختفت **IBM** من قائمة الخمسمائة . وفي 1999 ، ارتقت الأولى إلى المرتبة التاسعة وظلت الثانية خارج إطار الخمسمائة . كما أن معدلات الربح والخسارة تتفاوت .

كذلك ، وبمقارنة سنة 1994 بسابقتها ، نجد أن شركة **سوني** قد تراجعت أرباحها بمقدار ثلاثة مليارات ، و**بنك الكريدي ليونه** الفرنسي خسر 2,2 مليار دولار ، وشركة **الصناعات المعدنية الألمانية** 1,6 مليار ، وشركة **بل أتلانتيك** (الأمريكية) 754,8 مليون دولار ...الخ . كما تكشف بيانات 1995 عن خسائر ضخمة لبعض الشركات : 5,1 مليار في **ألكاتيل** ، 4,4 مليار **بنكودو برازيل** ، 4 مليار في **دملر بينز** (صاحبة مرسديس) . وفي 1999 ، نجد أن **نيسان** خسرت 6,2 مليار ، و **BMW** 2,6 مليار بين شركات أخرى . فضخامة حجم الأعمال ليست ضمانا ضد الخسارة ، بل كثيرا ما تكون الخسارة ضخمة أيضا . وما زال قانون التركز فاعلا يوجه الشركات نحو ابتلاع الكبيرة للصغيرة . بل إنه لا يكاد أن ينقضي يوم دون أن تأتي الأخبار المالية العالمية بنبأ عن اندماج شركتين أو ثلاث من الشركات الكبرى متعدية الجنسية ، أو المفاوضات على طريق الإندماج ، أو سعي شركة لشراء نسبة مسيطرة من أسهم شركة كبرى أخرى لتطرد الأقلية المسيطرة التي رفضت الإندماج . وهذا ما يسمى الإنتزاع **Take over** . وهذه العمليات تدر ربحا كبيرا للمسئولين عن إتمامها ودخلا وفيرا لشركات الخدمات المالية والبنوك وبيوت المحاماة ... وأحيانا بعض المسؤولين في حكومات . ونضيف في هذا الصدد أن انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة في ظروف الركود في الإنتاج دفع الشركات متعدية الجنسية كلها إلى الإشتغال بأعمال المضاربة في تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة - وأحيانا خسائر فادحة (حالة **بنك بارينج** مثلا) . وبصفة عامة ، يسيطر طابع النشاط المالي على الإدارات العليا لهذه الشركات ، والموارد التي توجه لعمليات الإندماج أو الإنتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الإستثمار الإنتاجي .

جـ) وتنعكس القدرات الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات على مكانتها في التجارة

الدولية . فلنا أن نستنتج ببساطة أن من له هذه القدرات لابد أن يسيطر علي جزء أساسي من التجارة الدولية . ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من هذا . فكل شركة متعدية الجنسية تشكل شبكة تجارة دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها تمارس الإستيراد والتصدير بين بعضها البعض . وأكثر ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات صناعة . وقد اختلفت التقديرات فيما يخص نسبة هذه التجارة داخل شبكات الشركات التابعة لشركة واحدة Firm-intra كنسبة من حجم التجارة الدولية . وأرجح التقديرات في نظري 40٪ . ثم تأتي بعد ذلك التجارة بين مجمل الشركات التابعة لكل الشركات الأم Interim . وإذا جمعنا النوعين معا ، لن يكون بعيدا عن الصواب القول بأن معظم التجارة الدولية حاليا يتشكل منها . ومن وقت لآخر ، تظهر بيانات ذات دلالة . فمن المعروف أن الولايات المتحدة لها نصيب الأسد في تجارة المكسيك الخارجية . وقد اتضح أن فروع وتوابع الشركات المتعدية الجنسية أمريكية المقر ، تسيطر على 40٪ من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة . كما ثبت أن 60٪ من عجز الميزان التجاري الأمريكي مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة في الولايات المتحدة .

ونذكر هنا أمرين سبقت الإشارة إليهما ويلعبان دورا هاما في إحكام قبضة الشركات متعدية الجنسية على التجارة الدولية . وأولهما ظاهرة انتشار اقتصار كل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة النهائية ، ثم ظهور مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى . فالآن يصعب على المرء أن يجد سيارة صنعت بالكامل في قطر واحد ، ويصدق ذلك حتى على السيارات الفاخرة . فمثلا أحدث طراز BMW الذي أثيرت حوله حملة إعلان قوية تبين أن 40٪ من مكوناته مستوردة من أقطار متعددة . وهذه الظاهرة حملت لجنة الإتحاد الأوربي (ومقرها بروكسيل) على تحديد نسبة المكونات المحلية وتلك المستوردة من أقطار أخرى أعضاء في الإتحاد الأوربي إلى إجمالي قيمة السيارة . وقد أشرنا أعلاه إلى رفض فرنسا ودول أخرى من الإتحاد إعطاء السيارة **هوندا** المنتجة في بريطانيا الإعفاءات المقررة في السوق الواحدة لأنها لا تفي بالشرط المذكور . وقد رفعت بريطانيا القضية إلى المحكمة الأوربية في لوكسمبورج . وكما ذكرنا من قبل ، ساعد على هذا التخصص تشغيل الشركات الصناعية غير التابعة لشركة متعدية الجنسية من الباطن . والأمر الثاني هو ظاهرة الإستثمار المباشر المتبادل بين دول الثالوث المهيمن (الولايات المتحدة وكندا ، الإتحاد الأوربي ، اليابان ودول شرقي آسيا المسماة بالنمور) . فالسلعة التي يستوردها المرء من الولايات المتحدة يمكن أن تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكها شركة أم مقرها اليابان . والمنسوجات التي يمكن أن نستوردها على أنها فرنسية صنعت في الواقع في إندونيسيا فيما أصبح يسمى " الإنتاج عن بعد "

Teleproduction . فما زال مقر الشركة الرسمي في فرنسا حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق . وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلى المصنع في إندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الإليكتروني . وأخيرا ، تتداخل - لتتعارض أو لتتوافق - مصالح الشركات متعدية الجنسية عبر الأقطار الثلاثة . ولا توجد شركة متعدية الجنسية تتجاهل ضرورة تأكيد وجود نشاط لها في كل من تلك الأقطاب . وبعد قيام السوق الواحدة في أوربا الغربية ، والنافتا في أمريكا الشمالية ، والتصديق علي الجات 1994 ، وبداية التعاون الواسع في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، تتمتع السلع والخدمات (وما يلزم لأدائها من العمل) ورأس المال بحرية متزايدة في الدخول والخروج في كل أسواق الدول الصناعية وكثير من أسواق دول العالم الثالث . ويقابل ذلك بالطبع " سور الصين العظيم " الذي أقامته الدول الصناعية أمام هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال . ونشير هنا إلى أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الضخم لمدة عشر سنوات دون أن يفرض تخفيضا حادا للدولار وانخفاضا ملموسا في استهلاك الأمريكيين لا يمكن تفسيره إلا بأن الدول ذات الفائض إزاء أمريكا - وأهمها اليابان وألمانيا - حريصة على ذلك الإستهلاك ، لأن الولايات المتحدة هي أكبر وأقوى سوق في العالم كله ، وإليها تصدر الدول ذات الفائض السلع والأموال . فمعدل الإدخار في الولايات المتحدة قد هبط من 19٪ في 1980 إلى 15٪ في 1995 ، ومعدل الإستثمار المحلي من 20٪ إلى 16٪ . ويقابل هذه النسب في ألمانيا 23٪ و 21٪ علي التوالي . (المصدر : تقرير التنمية في العالم 1997) .

وكل هذا يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هي المحرك الأول والأقوى في ظاهرة الكوكبة ، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلا . ولكن الأمور لا تخلو من عوامل أخرى . فقد يسرت سهولة الإتصال والإعلام ظهور منظمات أهلية (غير الحكومية) تنشط على مستوى عالمي . كما أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان وفي سهولة الإتصال والإنتقال ، وكذلك الزيادة في مجمل النشاط البشري الإنتاجي والثقافي ، أبرز عددا من القضايا التي لا يمكن التصدي لها في إطار دولة واحدة ، ثم الأخرى وتحتاج لعمل جماعي لأنها تتجاوز الحدود السياسية ، وفي مقدمتها قضايا البيئة .

4 - غلبة النشاط المالي

يتأكد في مرحلة الكوكبة الطابع المالي الغالب على نشاط الرأسمالية . وثمة دلائل قاطعة على ذلك رغم كل ما هو ذائع عن الإقبال على " الإقتصاد الجديد "والإشتغال بالتكنولوجيا الرفيعة ***

حجم القطاع المالي بين الشركات الكوكبية :

حين نستعرض الخمسمائة شركة الواردة في مجلة فورشن ، نجد أن شركات القطاع المالي (البنوك والتأمين والشركات المالية) تبلغ 131 عددا بنسبة 26,2 ٪ من الإجمالي . ونجد أن إيراداتها في 1999 بلغت 3244 مليار دولار ، وهو ما يعادل 25,5٪ من إجمالي إيرادات الشركات الكوكبية . بالمقارنة ، نجد أن عدد شركات الحاسوب والإتصالات وما يتصل بها من خدمات 57 شركة فقط ، ولكن إيراداتها تبلغ 2104 مليار دولار . وقد أشرنا إلى أن الشركات الكبرى تمارس أيضا نشاطا ماليا مما يدخل عادة في عمل بنوك الإستثمار وكذلك المضاربة في أسواق المال وأسواق الصرف .

وكل هذا ضئيل بالنسبة لحجم الأموال المتداولة بلا قيود (حرية حركة رأس المال) في شكل استثمار أجنبي بنوعيه : الإستثمار المباشر (سيطرة على شركة) أو استثمار الحافظة (المضاربة على تغلب أسعار الأسهم والسندات وما إليها ومشتقاتها) ، وتلك المتداولة في أسواق الصرف بعد تعويم كل العملات الأساسية وتحولها إلى سلع يتجر بها ويضارب على أسعارها .

وتلعب هذه الأسواق دورا رئيسيا في " غسيل الأموال غير المشروعة " ، كما تعبرها أموال الجريمة المنظمة وعلى رأسها تجارة المخدرات وتجارة السلاح . ويمتد الغسيل لحصيلة الرشاوي التي يحصل عليها رؤساء دول وحكومات ووزراء وجنرالات وغيرهم من أولي النفوذ . ويبسر من كل تلك الممارسات توسع البنوك في خلق النقود بدون رابط وبعيدا عن سلطة أي بنك مركزي . ويمكن لكل منا أن يتساءل أي بنك مركزي يقف وراء بطاقات الإئتمان التي يحملها ولن يكون الجواب سهلا . ومع تقدم ثورة المعلومات والإتصالات تتم المعاملات بالفاكس أو البريد الإليكتروني أو الإنترنيت ، ويحصل المضارب على المعلومات بنفس السرعة . ومع كوكبة البورصات الهامة أصبح من الممكن القول أنه بفضل فروق الوقت يستطيع أي مضارب أن يتعامل مع الأسواق المالية طول اليوم تقريبا . وتقف الحكومات والمؤسسات الدولية عاجزة عن التدخل الفعال في حركة رأس المال الدائر حول الكرة الأرضية . وأعرف من عدة سنوات أن حجم التبادل اليومي في البورصات يصل أحيانا إلى تريليون دولار في اليوم . وآخر تقدير قرأته في بحث لاقتصادي أمريكي قدمه لندوة في القاهرة (نونبر 2000) [11] ويبلغ 250 تريليون دولار في السنة . أما حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات التجارية في السنة لا يتجاوز 9 تريليون دولار فقط . وهكذا تخلق سوق المال على مستوى العالم أثرياء بالمليارات دون أن تزيد الثروة المادية والخدمات بما يقابلها [12] .

الفصل الثالث
دور الدولة في مرحلة الكوكبة

1 - مقارنة في الأحجام :

يفرض العرض السابق عن الفعاليات التي تتجاوز الحدود الدولية التساؤل عن دور الدولة الان وفي المستقبل القريب في الأقطار الصناعية المتقدمة . فلم تكن الشركات الكبرى في حاجة للكثير من القوة في التعامل مع معظم دول العالم الثالث . ولكنها كانت تستند في أمور كثيرة على حكومة دولتها الأصلية . ولذلك فإن التساؤل ينصب على دور الدولة في عالم الصناعة المتقدم . ونعود لحظة للأرقام حيث نرى أن الناتج المحلي الإجمالي لخمس وأربعين دولة منخفضة الدخل تأوي 3,1 مليار نفس لا يزيد في مجموعه عن 339,8 مليار دولار . في حين أن إيرادات أكبر ثلاث شركات فيما جاء في مجلة فورشن تبلغ 510,8 مليار . ونجد أن إيرادات عشر شركات هولندية من قائمة المجلة المذكورة بلغت 242 مليار دولار في حين أن الناتج المحلي الإجمالي لهولندا لا يزيد عن 388 مليار دولار . وفي فرنسا ، كان الناتج المحلي 1466 مليار دولار ، وكانت إيرادات سبع وثلاثين شركة الكبرى 922 مليار ، أي ما يساوي 62,9 ٪من الناتج المحلي الإجمالي . وفي اليابان ، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي 2,4 تريليون ، وإجمالي إيرادات الشركات الواردة في قائمة فورشن (107) يصل إلى2,9 تريليون . ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات في التعامل مع أي دولة على حدة بما في ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسعها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعي والحال كذلك أن يتقلص دور الدولة السيادي إزاء هذه الشركات .

2 - الإستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة :

وقد تمكنت الرأسمالية متعدية الجنسية من الإستغناء - إلى حد كبير - عن بعض المهام الموكولة للدولة القومية منذ نشأتها . وهذه بعض الأمثلة .

لم تعد هذه الرأسمالية في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتوح والغزوات والإحتلال والضم قد انتهى . والعبرة اليوم بالقوة الإقتصادية للشركة متعدية الجنسية التي تمكنها من دخول أي دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم . وهي لا

تواجه إلا احتمال المنافسة مع شركات من نفس النوع . وكثيرا ما تنتهي المنافسة بين شركتين إلى اندماج Merger أو انتزاع Take over إحداهما السيطرة على الأخرى . ودون ذلك أشكال من التعاون رغم المنافسة مثل المشاركة أو التعاقد في الباطن . ويظهر ذلك بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخم . ومن الأمثلة على هذا التعاون ، " المركز الأوربي لبحوث الحاسوب والمعلومات والإتصالات " الذي تشترك فيه ثلاث شركات أوربية كبرى تنتج الحواسب : **بول** الفرنسية ، ICL. BULL البريطانية ، وسيمنز الألمانية . كذلك تنشىء الشركات المتنافسة في أحوال غير قليلة شركات تابعة مشتركة . وهي تملك دائما وسيلة التغلب على صعوبات دخول أي سوق محلية برشوة كبار المسئولين وذوي النفوذ السياسي ، فضلا عن إغراق وسائل الإعلام بإعلانات عالية الثمن . يبقى بعد ذلك أن هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة من إنتاج الأسلحة . ولذلك لا يتصور أن تقر أي نزع للسلاح على نطاق واسع . فسوق السلاح أكبر - حتى الآن على الأقل - من أن يفرط فيه منتجو الأسلحة أو من يتاجرون فيها أو رجال الدولة الذين يتوسطون في الصفقات (انظر حكاية الأمين العام للحلف الأطلسي) .

ومن ناحية أخرى ، يشكل الطلب العسكري جزءا هاما من الطلب على المنتجات والسلع . فهو سوق رائجة ليس من المطلوب تصفيتها . وأهم من ذلك ، يوفر " الإنتاج الحربي " تمويلا أساسيا لأعمال البحث والتطوير التي تستفيد الشركات التي تجرى فيها البحوث والتي تورد المنتج الحربي من الجديد في التطور التكنولوجي بإنتاج سلع وخدمات مدنية . ويكفي مثالا لذلك ، شبكة " **إنترنيت** " الشهيرة .فهي ثمرة إنفاق عسكري في البحث والتطوير استهدف مواجهة حالة حرب تدمر واشنطون (القيادة المركزية) بتوفير شبكة اتصال بين القوات المنتشرة في عدة قارات دون المرور بمركز الشبكة . وقد كلف هذا التطور أكثر من عشرة مليارات دولار ، واستغرق قرابة عشرين عاما . وهو الآن في الخدمة المدنية تستفيد منه شركات لا تحصى في تحقيق أرباح متزايدة دون أن تتحمل أي نصيب من تكلفة البحث والتطوير .

وأخيرا ، كان من الواجب بعد انتهاء الحرب الباردة تخفيض اعتمادات التسليح . وهنا برزت فكرة الجيش المحترف المكون من عدد محدود نسبيا من الأفراد المؤهلين الذين يمضون حياتهم العملية كلها في القوات المسلحة حيث يتلقون المزيد من التأهيل للتعامل مع أسلحة حديثة بالغة التعقيد . فالتقدم التكنولوجي يوجب تسريح أعداد كبيرة من الأفراد ، كما يسرح الكثير من العمال في المصانع ومواقع الخدمات . وتحول الإنخراط في القوات المسلحة إلى مهنة تحترف وليس تطوعا لخدمة الوطن . وهكذا ألغت فرنسا في 1996 التجنيد

الإجباري الذي كان من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى وما ولدته من رغبة في أن يدافع عن الجمهورية مواطنون يفدون الوطن بحياتهم وليس مرتزقة يتنقلون من خدمة ملك إلى خدمة آخر وفقا لما يحصلون من أجر ومزايا عينية . وفي مستوى الأمن الداخلي ضد الجريمة ، يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات خاصة تعتمد على أحدث المعدات الإلكترونية . فلم تعد في حاجة إلى خدمات الشرطة . أما الأمن الإجتماعي والسياسي ، فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة . فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ، ويقتصر دورها في الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات العمالية وإدارات الشركات . فالأمر ينظر إليه الآن على أساسا تعاقدي يترك لعقود العمل الجماعية . حتى مبدأ تحديد الحد الأدنى للأجور بقانون أصبح موضع جدل شديد في الدول التي تمارسه وهو لا يطبق فعليا في بريطانيا والولايات المتحدة . ويبرز اتجاه إلى الإستعاضة عنه بما يسمى " دخل المواطنة " أي حد أدنى لدخل المواطن يحدده المجتمع (وليس صاحب عمل) إذا لم يكن لدى المواطن دخل شخصي . ويضعف انتشار البطالة واستقرارها الحركات النقابية في الدول الصناعية في مواجهة شركات كبرى كثيرا ما تهدد بإغلاق المصنع الذي تتكرر فيه المنازعات بين الإدارة والعاملين . وبهذا ، لا يلوح في أفق الرأسمالية الكوكبية احتمال ثورة شعبية تحاول الإطاحة بها .

وفي مجال البريد والإتصالات ، شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة التي تنقل الرسائل " من الباب إلى الباب " في أقصر وقت ممكن . ومن ثم ، فقد البريد الذي تسيره الدولة أهميته في نظر الشركات ، ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها في شيء اللهم إلا في الإعلان والبيع بالبريد . وهو ما يهدد الان " سوق الأنترنيت " . أما الإتصالات السلكية واللاسلكية ، فإنها بطبيعتها أداة كوكبة . ومن أبسط صورها نجد الفاكس يغطي العالم في مجموعه ، ويدخل حتى المنازل وليس المكاتب وحدها . وهو ينجو حتى الآن من محاولات التنصت أو غير ذلك من أساليب الرقابة . وارتبطت خصخصة هيئات الإتصالات السلكية واللاسلكية Telecom في أوربا بضرورة اندماجها في شبكات الإتصال الدولية والتكامل مع الحاسوب كما نرى اليوم في البريد الإليكتروني وشبكة انترنيت .

حتى القضاء لم يسلم من الإستغناء عنه . فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الإلتزام بإجراءات التحكيم ضمانا لحسم أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة في أقصر وقت ممكن . كما أن القضايا المدنية تسقط قبل الحكم في أحوال كثيرة نتيجة لصلح بين الطرفين يتم خارج المحكمة ويتنازل بمقتضاه المدعي عن دعواه . حتى في الحالات التي تخضع للقانون الجنائي يجوز للمتهم والمجني عليه في قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهي

" صفقة " Deal بين الطرفين كل إجراءات التقاضي . ومن الناحية النظرية ، يختلف القانون الفرنسي والقوانين التي تأثرت به (ومنها القانون المصري) عن القوانين الأنجلوسكسونية من حيث أن الجريمة تعد عدوانا على المجتمع وليس على الضحية وحدها . وبالتالي يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها . وإن كان واقع الأحوال عندنا التخلي عن " حق المجتمع " إذا تنازلت الضحية عن الخصومة .

وأخيرا ، وإن لم يكن أقل الأمور أهمية ، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود . فأيام العملة المعدنية ، كان حق " سك العملة " بيد الملك وحده دون غيره من أمراء الإقطاع ، ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد ولا تتنازل عنه لأي جهة . وحين ظهرت النقود الورقية ، احتفظت الدولة بحقها في إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار في مقابل مقاسمته في أرباح عملية الإصدار (وهو حتى الآن الجزء الأهم فيما تحصل عليه الحكومة المصرية من البنك المركزي) ، وكذلك تولى مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل . وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها . وكان ارتفاع ذلك السعر دليلا على النجاح الإقتصادي لأنه يعني أن الإقتصاد الوطني قد حقق فائضا في ميزان المدفوعات الدولية . وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسي لإنشاء صندوق النقد الدولي . أما الآن ، فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت . فكل العملات اليوم عائمة ، بل إن الدولة تحرص أحيانا على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات أو تقليل الواردات من بلاد معينة . وقد سبق أن أشرنا إلى انفلات أسواق الصرف العالمية وحجم المضاربات فيها وافتقاد أي دور انضباطي لبنك مركزي . ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال و الأعمال عن كل الحكومات هو كما ذكرنا أعلاه التعامل ببطاقات الإئتمان Credit Cards التي لا تخضع لإشراف أي جهة ، اللهم إلا حرص أصحاب الإسم التجاري على ضمان سلامة إصدارها من أي بنك في أي بلد في العالم . فهذه نقود (أي أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة . وبعبارة أخرى ، سقط حق خلق النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوما بآليات السوق . وهي تزداد رواجا باطراد ، إذ أنها مقبولة في كل الأقطار الهامة ومعظم الأقل أهمية وأيا كانت العملة التي حسب الدين بها . في النهاية يسدد حامل البطاقة دينه بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك الذي أصدر له البطاقة . فهي نقود " كوكبية " بمعنى الكلمة .

3 - القيود على السياسات الإقتصادية الكلية

ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التي تحد من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ

السياسة الإقتصادية الكلية Macro-Economic Policies التي تراها صالحة للإقتصاد القومي إذا لم تشاركها القوى المتمثلة في الشركات متعدية الجنسية التي تنتمي تاريخيا لها أو التي تعمل في أرضها مع وجود الإدارة العليا في بلد آخر . والإختلاف في وجهات النظر وارد حين يفكر طرف في مصلحة الإقتصاد القومي أولا ، في حين يفكر الآخر في اقتصاد العالم كله . وقد أوضحنا فيما سبق كيف لا تتقيد الشركات متعدية الجنسية بأي وطن أو جنسية في تعبئة المدخرات وانتقاء الخبرات وتوطين وحدات الإنتاج أو التسويق . وما زالت الصعاب تواجه الحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوربي حين تريد الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية ، أو تنشيط الإقتصاد القومي لامتصاص جزء من البطالة ، أو على العكس تحملها خشية التضخم على رفع سعر الفائدة الذي يمكن أن يفرض بطء حركة الإستثمار والإنتاج ، أو حين تواجه تعاظم حجم الدين العام الداخلي . وما زالت عقبة هامة في طريق استكمال السوق الموحدة واعتماد كل أعضاء الإتحاد عملة أوربية واحدة يصدرها بنك مركزي واحد . وعلى مستوى العالم كله استقر اللقاء الدوري لرؤساء الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا وكندا) ، إزاء واقع أن تلك الدول تضم المقار الأساسية لأربعمائة وثلاثين من الخمسمائة شركة الكبرى في العالم ؛ ولكنه ليس بحال " مجلس إدارة " الرأسمالية الكوكبية ، كما كتب البعض ، وإنما هو في الواقع لقاء لمحاولة ما يمكن من تنسيق بين السياسات الإقتصادية لتلك الدول في المدى القصير .

ولم تجد الحكومات من سبيل لعلاج هذا العجز إلا الإنتقاص من الخدمات المقدمة من هيئة التأمين الإجتماعي . وترتب على تخفيض الإعتمادات الحكومية تراجع مستوى الخدمة الصحية في بريطانيا . وقررت الحكومة الفرنسية وضع سقف على قيمة الأدوية التي يصفها الأطباء للمرضى . ومن يتجاوز منهم هذا الحد يدفع الفرق . ولما كان تأمين البطالة قاصرا على البطالة المؤقتة عندما يفقد العامل عمله ثم ينجح في الحصول على عمل آخر في حدود سنة واحدة ، فإن من يقع في بطالة مستمرة (أي أكثر من سنة) يفقد حقه في التأمين . وإذا كانت سنوات خدمته قليلة يكون معاشه غاية في التواضع . وغني عن الذكر أن الشبان الذين لم ينجحوا في الحصول على عمل ليسوا مشتركين في نظام التأمين الإجتماعي . وهكذا تصل أعداد كبيرة من المواطنين إلى وضع تهميش كامل Marginalisation ، واستبعاد من المجتمع كما يقول الفرنسيون Exclusion . وليس في الأفق ما يبشر بانتعاش اقتصادي يهبط بالبطالة إلى حدود مقبولة . ولكن كل التوقعات تبين أن النمو الإقتصادي في الدول الصناعية سيكون متواضعا (بين 1٪ و 3٪) ، وأنه سيكون نموا دون عمالة جديدة . فنحن إذن أمام بطالة بنيوية ناتجة عن التقدم التكنولوجي الكبير والمتسارع . فكل آلة جديدة

تعني استغناء عن عمال . وتنادي الأحزاب الإشتراكية بتخفيض ساعات العمل الأسبوعي إلى 32 أو 35 ساعة فقط (أي أربعة أيام في الأسبوع) . وهذا ما يمكن أن نسميه إعادة توزيع البطالة . والعقبة هنا هي أن أصحاب الأعمال يريدون تخفيض الأجور بنسبة تخفيض ساعات العمل ، وهذا ما يرفضه العمال . ولهذا التهميش وخطر الوقوع فيه أثر مباشر في ضعف الطلب على السلع الإستهلاكية وبصفة خاصة المعمرة . فالمهمشون لا يشترونها . وغير المهمشين يدفعهم القلق على مستقبل التأمين الإجتماعي إلى الإدخار بأشكاله المختلفة ومنها التأمين الإضافي لدى شركات التأمين . ومن ثم يؤجلون مشترياتهم لا سيما في مجال تجديد السلع المعمرة [13] . ومن ناحية أخرى ، تؤدي هذه الأوضاع إلى السخط والتذمر والإضراب والتظاهر وانتشار الجريمة . وكانت تلك المخاطر تحمل الرأسمالية القومية إلى قبول اصلاحات اجتماعية لضمان سوق محلية موسرة واستقرار اجتماعي وسياسي . ولكن الرأسمالية الكوكبية لا تعنى بأحوال سوق معينة ، ولا حتى بسوق دولة المقر لأنها تنشط على أساس أن اليابسة كلها سوق لها . وماذا يعنيها في تراجع الأسواق الداخلية في غرب أوربا إذا كان في وسعها أن تغزو سوق روسيا ، أو حتى الهند . وأحدث مثال على ذلك ، ما أعلن منذ أسابيع عن أن شركة ABB التي سبقت الإشارة إليها قررت تخفيض نشاطها في أوربا وأمريكا (وبالتالي تسريح عشرة آلاف عامل) والتوسع في آسيا .

ولا يلغي هذا كله بحال استدعاء الشركات متعدية الجنسية لدولة أو لعدة دول للتدخل مثلا في إعداد **الجات** 1994 في الإتجاه الذي تريده تلك الشركات (مثل تغطية التجارة في الخدمات ، وضمانات الإستثمار المباشر ، وحقوق الملكية الفكرية ..الخ) . وحين تتنافس بعض تلك الشركات إزاء صفقة معينة يستعين كل منها بحكومة أو أكثر . وكم من رئيس جمهورية أو رئيس وزراء يزور دولة أو دولا زيارات رسمية وفي حافظة أوراقه طلبات شركة أو شركات متعدية الجنسية بصدد صفقة أو صفقات تعقدها الدول التي يزورها . وهكذا تحول الحكام من رجال دولة Statesmen إلى بياعين Salesmen يسير في ركبهم الرسمي عدد من رجال الأعمال . وعند اللزوم ، قد يتدخل عسكريا في بعض مناطق العالم الثالث حلف عسكري دفاعا عن مصالح الشركات متعدية الجنسية . ودون إسهاب في هذا الشأن لا بد من استيعاب أمرين :

الأول : أنه ليس بوسع أي دولة ، حتى ولو كان ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من خمس الناتج الإجمالي المحلي العالمي (الولايات المتحدة) ، أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش في عزلة عنها . ومهما سمعنا عن صدام مصالح (حقيقي في أحيان كثيرة) أو " حرب تجارية " بين دولتين من الدول الصناعية ، لا يجوز أن نتوهم لحظة واحدة أن عملية

الكوكبة ليست العملية السائدة التي تجرف في طريقها الكثير مما يعوقها . وتلك طريق لا عودة فيها .

الثاني : أن السلطة الإقتصادية على اقتصاد العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى . وهنا يكمن الخطر الأساسي حتى على الكوكبة ذاتها . لقد اعتمدت الرأسمالية القومية على الدولة التي كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودي الأفق أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة سياسية كوكبية تحميها حتى من أخطائها ، ناهيك عن مواجهة قضايا مثل تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال . وفي ضوء هذا نفهم اهتمام البنك الدولي حاليا بقضية البيئة والتصدي المباشر للفقر وطرح قضية الفساد . بل إن تهديد أمن الرأسمالية الكوكبية يمكن أن يأتي من شعوب الدول التي نبعت منها الشركات متعدية الجنسية إذا استمر الركود الإقتصادي وتدنى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من السكان ، وتفاقمت البطالة ، وتراجعت الأجور ، وانكمشت " دولة الرفاه " . وربما كانت هذه الإعتبارات وراء دعوة بعض الكتاب إلى تحلي المسئولين عن الشركات بصفات رجال الدولة . وهي بالطبع وراء ما حدث في **سياتل وواشنطون وبراغ** ، الخ .

4 - تخلي الدولة عن المرافق العامة :

المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتي يغلب عليها طابع الإحتكار بطبيعتها أو بنص القانون ، والتي يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود ، ويسميها القانون في مصر المرافق العامة أخذا بالتقليد الفرنسي **Services Publics** . وهي في أوربا أصلا ملك للدولة ابتداء أو بالتأميم . ولما كانت الشركات تعمل في الولايات المتحدة في بعض أنشطة البنية الأساسية ، ميز القانون بينها وبين مطلق شركات القطاع الخاص ، وسميت " المنافع العامة " **Public Utilities** لتدخل السلطة السياسية في أعمالها وعلى وجه الخصوص في تحديد الأسعار . ويسوغ اختفاء المنافسة هذا التدخل في نظر الإقتصاديين ورجال الأعمال على حد سواء . والجديد الآن ، هو خصخصة السكك الحديدية ، وبعض الطرق ، وشبكات التليفون ، وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله . ورأينا في بريطانيا سجونا أنشأها القطاع الخاص بتشجيع من **مارجريت تاتشر** ...!

5 - تآكل نظم التأمين الإجتماعي :

انتشر في أوربا في أعقاب تحريرها من النازية ، وتحت ضغط الجماهير التي قاومت الإحتلال الألماني وقدمت مآت الألوف من الشهداء فكرة تأمين المواطنين ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة من خلال تمويل يشارك فيه العمال وأصحاب الأعمال . ولم تعترض " الرأسمالية القومية " على ذلك لأن سلامة صحة المواطن وتوفير دخل منظم له يعني إضافة كبيرة للسوق المحلية . وبالفعل ، ساعد هذا النظام ، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور ابتداء ثم مسايرة لمعدلات التضخم ، على تعميم ما سمي آنذاك " أسلوب الحياة الأمريكي " ، والمقصود به مجتمع الإستهلاك الواسع . وخدم هذا المجتمع الرأسمالية بالذات في مجال السلع المعمرة التي يحد فقر العالم الثالث من إمكان رواج سوقها في المستعمرات السابقة . وكانت البداية التاريخية لذلك نشر " مشروع بيفريدج " في بريطانيا قبل أن تضع الحرب أوزارها . وصاحب هذا التوجه حركة تأميم هامة في المواقع الحاكمة للنشاط الإقتصادي : البنوك الكبرى ، شركات التأمين على الحياة ، توليد وتوزيع الكهرباء ..الخ .

وقد عانت نظم التأمين الإجتماعي في السنوات الأخيرة من عجز متزايد : عدم كفاية كل الموارد لتغطية كل النفقات . وساعد أمران على تفاقم هذا العجز . الأمر الأول هو الزيادة المتوالية في العمر المتوقع عند الولادة (بين 75 و 80 سنة حاليا) ، وبالتالي وجود شريحة من السكان (نسبة من إجمالي السكان تتراوح بين 5,11 ٪ في إيرلاندا و 5,17 ٪ في السويد) تحصل على معاش وتحتاج إلى خدمات صحية كثيفة . وهذا ما يفسر تركز معظم الزيادة في تكاليف التأمين الإجتماعي في مجال الصحة . والأمر الثاني هو ارتفاع نسبة البطالة لسنوات متوالية وبصفة خاصة بين الشباب (تجاوز معدل البطالة 10٪ من قوة العمل في فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا ..) . وهذا ما يعني النقص في الموارد لأن العاطلين لا يسددون اشتراك التأمين .

الهـوامـــــش :

* **عولمة** : توحي بأن البشرية كلها طرف في الظاهرة وتستفيد منها ، وإن كان بدرجات متفاوتة . وهذا غير صحيح . كما أن كلمة " عالم " ، وجمعها عالمون ، إسم أصيل وليس مصدرا من فعل ، ولا صلة له بفعل علم يعلم . (انظر الجوهري : الصحاح) . أما التعبير الإنجليزي فهو مشتق من كلمة Globe ، بمعنى الكرة الأرضية ، وهو أيضا فعل مبني " يكوّر " ، ومن ثم اشتق منه فعل آخر Globalize . والإسم منه Globalisation . أما العالم فإسمه World . وهناك فارق كبير بين الإقتصاد العالمي أو اقتصاد العالمWorld Economy وبين الإقتصاد الكوكبي Global Economy الذي يعني الأطراف الفاعلة في العملية محل البحث . وكما سنرى فيما بعد ، تعمل آليات الكوكبة على تهميش واستبعاد أقطار

كثيرة . وربما رجع اختراع " عولمة " إلى تأثير الكلمة الشائعة في فرنسا Mondialisation . ولكن أهل الإختصاص الفرنسيين أدخلوا في اللغة الفرنسية تعبيرGlobalisation استنادا إلى Globe فيها تعني الكرة الأرضية . وأود أن أشير إلى واقع أنني قرأت " الكوكبية " في مقال لكاتب تونسي قبل عدة سنوات ، وقد رجعت إلى المعاجم التراثية فوجدت فيها فعل كوكب بمعنى : وضع أحجارا بعضها فوق بعض دون شكل منتظم ، كوّم التراب وكَوكَبَ الحجارة . ثم وجدت " المعجم الوسيط " الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يذكر نفس الشيء . وفعلت ما فعل السلف في بداية القرن العشرين حين نقلوا ثقف من صقل السيف إلى صقل العقل فولدت كلمة ثقافة .

** وعلى سبيل المثال ، نشير إلى نجاح البنوك الأمريكية العاملة في مصر في الإقتراض من السوق المصرية بإصدار سندات بمئات الملايين من الجنيهات . وهذا عكس ما كان يتوقعه أنصار سياسة الإنفتاح من أن التصريح للبنوك الأجنبية وسيلة أساسية في جذب الإستثمارات من الخارج .

*** High Technology

(1) بالإنجليزية :

The Commission on Global Governance : Our Global Neighborhood ; 1995 .

(2) انظر أهم المراجع :

J. A. Schumpeter : History of Economic Analysis ; Allen and Unwin ; London ; 1952 .

F. Braudel : Civilisation Materielle , Economie et Capitalisme 15-18 Siecles ; Armand Collin ; Paris ; 1979 .

I. Wallerstein : Unthinking Social Science , The Limits of Nineteenth Century Paradigms ; B. Blackwell ; 1991 .

J. K. Galbraith : A History of Economics , The Past as The Present ; Polican Books ; London ; 1989 .

(3) تراجعت مكانة المدن التي كانت قد نشأت حول معسكرات الجاليات الرومان ، ولم يبق في العصور الوسطى إلا القليل منها . أما المدن التي ازدهرت ابتداء من القرن السادس عشر فأصلها كانت قرى كبيرة تنعقد فيها الأسواق في أيام معلومة ، وكانت تسمى Bourgs ، ومنها اشتقت " البورجوازية " ، أي " أعيان " هذه المدن ، وكانوا تجارا .

(4) Villefranch في فرنسا ، Freetown في انجلترا ، Freiburg في ألمانيا .

(5) انظر بصفة خاصة :

Richard Grassby : The Business Community of Seventeenth Century England ; Cambridge University Press ; 1995 .

(6) انظر : Werner Plum : Les Sciences de La Nature et La Technique sur La Voie de La Revolution Industrielle ; Fredrich Ebert Strifrung ; Bonn ; 1976 .

(7) وقد وثق تلك الأوضاع " اللجان الملكية " المتعاقبة التي شكلها مجلس العموم لتقصي الحقائق . ويكفي أن نشير إلى أول حركة عمالية بريطانية منظمة Chartist Movement . كانت في 1830 تطالب بألا يزيد يوم العمل عن 12 ساعة !

(8) مع تحول صناعة الغزل والنسيج إلى الإنتاج الآلي اشتغلت بإنتاج المنسوجات القطنية . ومن

المعروف أن أوربا لا تزرع القطن ، ولذا اعتمدت الصناعة الحديثة في أوربا على قطن المستعمرات : أمريكا الشمالية والهند وكذلك مصر .

(9) تأسس النظام البرلماني في بريطانيا على مبدأ " لا ضريبة دون تمثيل نيابي " No Taxation Without Representation . وفي مرحلة الإعداد للتخلص من نابليون ، اتفق ممثلو البورجوازية مع المطالبة بعرش فرنسا على عودة الملكية لأسرة اليوريون على شرطين : عدم الرجوع عن بيع أراضي الإقطاع والكنيسة للبورجوازية ، وكذلك عدم المساس بالقانون المدني الذي أصدره نابليون ومحوره الملكية الفردية وحمايتها ، وتنظيم التعامل فيها بقواعد ثابتة Code Napoleon .

(10) انظر بصفة خاصة :

E. H. Chamberlain : The Theory of the Monopolistic Competition ; Harvard University Press ; 1933 .

Joan Robinson : The Economics of Imperfect Competition ; Macmillan ; London ; 1933 .

(11) انظر :

M. Baro : Globalisation : The Globalisation of Capital Markets , Financial Crisises and Capital Controls ; Historical Perspective .

(12) حين تبرع ت . تيرنز مؤسس CNN للأمم المتحدة بمليار دولار يخصص لتحسين أوضاع الأطفال الفقراء ، سأله مذيع على تلك الشبكة عما حفزه على هذا الكرم . وقد أجاب بأن ثروته قد زادت في الشهور التسع الأولى من السنة بمقدار ثلاثة مليارات دون أن يفعل أي شيء ، في حين ارتفعت قيمة أسهمه في البورصة بهذا القدر ، فرأى أن يعطي منها شيئا لأشد الناس حاجة .

(13) قال رئيس وزراء فرنسا أثناء أزمة شركة " رونو " :« إن دول الإتحاد الأوربي تنتج سنويا 18 مليون سيارة ، وأنها تشتري فقط عشرة ملايين . فإذا دخلت المنافسة اليابانية والكورية بقوة ، فإن صناعة السيارات الأوربية تواجه خطر الإنهيار .

النص الكامل لاقتراح قانون الإصلاح الزراعي *

بعد الاطلاع على الدستور وبالاخص الفصول 15 و 17 , 48 منه .

بعد الاطلاع علي الظهير رقم 1-60-342 بتاريخ جمادى الاولى سنة 1380 الموافق 17 نوفمبر 1960 الذي أقر تصميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة الاحكام المتعلقة بالاصلاح الزراعي .

الباب الاول
استرجاع اراضي الاستعمار

الفصل الاول :

تحال الى الدولة ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون ملكية جميع اراضي الاستعمار الرسمية منها أوالخاصة التي تزرع فعلا أو القابلة للزراعة مهما كان موقعها الجغرافي والتي لم يسبق للظهير رقم 1-63- 289 بتاريخ 7 جمادي الاولى سنة 1383 الموافق 26 سبتمبر 1963 أن تناولها .

ويمتد تحويل الاراضي هذه على جميع الممتلكات المنقولة والعقارية والملحقة بالوحدة الزراعية .

الفصل الثاني :

ان عملية استرجاع الاراضي التي نص عليها الفصل السابق ستتم قبل فاتح يناير سنة 1965 ويتكلف بالتنفيذ وزير الفلاحة الذي سيعلن عنها في المقر الحقيقي أو الظاهر لسكنى المالك أو المدير أو المستغل .

---

* من قبل « **الفريق النيابي** » لحزب « **الاتحاد الوطني للقوات الشعبية** » . غشت **1964** .

الباب الثاني
تأميم الاراضي الفلاحية

الفصل الثالث :

لا يمكن ان تكون ملكيـة الاراضي المغـربيـة المحـروثة أو القـابلة للحرث إلا من طرف المواطنين المغاربة .

الفصل الرابع :

تحال الى الدولة ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون ملكية جميع الاراضي المحروثة فعلا أو القابلة للحرث ، والتي يملكها الاشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين لم يكونوا يتمتعون في فاتح يناير 1964 بالجنسية المغربية أو لم يقدموا الدليل على انهم اضطلعوا بالاجراءات القانونية بقصد الحصول على هذه الجنسية .

وتمتد عملية تحويل الاراضي هذه على جميع الممتلكات المنقولة والعقارية الملحقة بالوحدة الزراعية .

الفصل الخامس :

وفي نطاق تطبيق هذا القانون تطلق صفة أجنبي على الاشخاص الاعتباريين الخاضعين لمراقبة أجنبية ، وبصفة خاصة الاشخاص الاعتباريين الذين يكون وكلاؤهم ، أو مديروهم المنتدبون ، أو رؤساء مجالسهم الادارية ، أو أغلبية أعضاء هذه المجالس : أجانب ، أو الاشخاص الاعتباريون الذين يكون أكثر من نصف رأسمالهم في ملكية أشخاص غير مغاربة

الباب الثالث
تحديد الملكية الخاصة

الفصل السادس :

إن ملكية الاراضي الزراعية أو القابلة للزراعة تحدد ب :

- أربعين هكتارا في الاراضي التي تعتمد على الري .
- مائتي هكتار في الاراضي التي لا تعتمد على الري .

الفصل السابع :

لا يمكن لأي مالك ان تتجاوز ملكيته للاراضي أحد الحدين المنصوص عليهما في

الفصل السابق .

ففي حالة ما إذا كانت الاراضي موضع الملكية تدخل في كلتي الفئتين المذكورتين ، فإن الهكتار الواحد من الارض في الفئة الاولى يساوي خمس هكتارات من الفئة الثانية .

الفصل الثامن :

يمكن للهيئة العليا للاصلاح الزراعي التي يتم إنشاؤها بمقتضى الفصل 56 ان تخفض بمرسوم يصدر في الجريدة الرسمية الحد الاقصى من ملكية الارض المنصوص عليها في الفصلين السادس والسابع ، ويختلف هذا التخفيض باختلاف الاقاليم كما تؤخذ بعين الاعتبار المعايير التقنية والاقتصادية والاجتماعية .

الفصل التاسع :

لا يمكن لأي شخص - بأية صفة كانت - ان تتجاوز ملكيته للارض - بحكم انتمائه لجمعية ، أو شركة مالكة لارض محروثة أو قابلة للحرث - الحد الاقصى المنصوص عليه في الفصل السادس ، حتى وإن اقتصرت هذه الملكية في الجمعية أو الشركة على تملك حصص أو أسهم فيهما .

الفصل العاشر :

إن جميع العمليات التي يتم انجازها والتي تخرق الاحكام السابقة تعتبر ملغاة إلغاء مطلقا وليس لها أي مفعول .

الفصل الحادي عشر :

في نطاق تطبيق هذا القانون لا تؤخذ بعين الاعتبار عمليات البيع والتقسيم وعمليات الرهن ، التي لا يعرف لها تاريخ رسمي ثابت قبل تاريخ 3 غشت 1964 .

الفصل الثاني عشر :

تحال الى الدولة ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون ملكية جميع المساحات من الارض التي تتجاوز الحدود المنصوص عليها في هذا الباب ، وكذلك المواشي ، والادوات والاجهزة التي ليست ضرورية بصفة حتمية لاستغلال المساحات من الارض التي لا يطبق عليها قانون التحويل .

ففي الحالة المنصوص عليها في الفصل الثامن ان التحويل سيترتب على صدور القرار الذي تتخذه الهيئة العليا للاصلاح الزراعي بالجريدة الرسمية .

الفصل الثالث عشر :

يجب على كل مالك أو وكيل أو مستأجر ، أو مستفيد أو على كل من يتصرف - بأية صفة كانت - في الاراضي وفي مساحات تم تحويلها الى الدولة بمقتضى الفصول الاول

والرابع والثاني عشر ، وكذلك على كل شخص له علم بملكية هذه الاراضي أو المساحات ، ان يعلنوا إعلانا مفصلا في نسخ ثلاث عن هذه الاراضي والمساحات موضع الملكية توجه في رسالة مضمونة الى الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

الفصل الرابع عشر :

إن الاشخاص الذين لم يدلوا بالاعلان المذكور في الفصل السابق أو الاشخاص الذين يحاولون الإفلات من تطبيق الاحكام السابقة سيعاقبون هم وجميع من تعاون معهم بالحبس لمدة تتراوح ما بين شهر وسنتين ، وبأداء غرامة تتراوح ما بين مائة درهم وعشرين الف درهم ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

الباب الرابع
استرجاع فائض القيمة

الفصل الخامس عشر :

إن كل مالك لمساحة من الارض قابلة للحرث والري والتي تتجاوز خمس عشرة هكتارا مدين للدولة بمبلغ يساوي جزءا من القيمة الاضافية التي حصل عليها بفضل الاصلاحات الهيدروليكية التي تم انجازها بقصد استفادة اراضيه بالري .

الفصل السادس عشر :

يعتبر قابلا للري كل قطعة من الارض تستفيد فعلا من الري او تتوفر على التجهيز الخارجي الذي يمكنها من الاستفادة من عمليات الري على إثر الاصلاحات الهيدروليكية المنجزة من طرف الدولة .

الفصل السابع عشر :

سيكون على الهيئة العليا للاصلاح الزراعي ان تحدد المبلغ الذي يجب على اصحاب الاراضي القابلة للري دفعه ، وذلك ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون .

وسيحدد هذا المبلغ بنسبة مئوية من المساحات تختلف باختلاف طبيعة كل مساحة من الارض وتبعا للمميزات الخاصة بكل منها .

الفصل الثامن عشر :

في استطاعة كل مالك ان يتحرر من هذا الدين سواء بتنازله مجانا عن جزء من الارض القابلة للري والخالية من الاشجار ، وتساوي النسبة المئوية المحددة لمساهمته أو بأداء مبلغ مالي من القيمة النقدية للمساحة التي كان عليه ان يتنازل عنها مجانا ، وذلك لصالح صندوق

التضامن للاصلاح الزراعي المنصوص عليه في الفصل 57 .

في حالة ما إذا ما تنازل المالك عن مساحة من الارض مغروسة بالاشجار ، ستخفض هذه المساحة بقدر الزيادة في القيمة التي تكون لهذه الارض المغروسة .

الفصل التاسع عشر :

ففي حالة عدم التنازل عن المساحة من الارض المنصوص عليها يؤدى تعويض عن فائض القيمة من طرف المالك أو المستفيد من الارض ، وفي حالة عدم معرفة المالك ، فإن المستفيد أو المستغل هو الذي يناط به هذا الالتزام .

إن أداء هذا التعويض مطالب به دفعة واحدة .

يمكن بصفة استثنائية توزيع جباية هذا التعويض الخاص بفائض القيمة على خمس سنوات على الاكثر حسب الشروط التي سوف يحددها قرار تتخذه الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

أما المالكون في حالة الشيوع ، فيكونون متضامنين في الالتزام بالاداء ويكون كذلك الوارثون والمستفيدون من الوصية أو ممثلوهم أو أخلافهم هم ايضا متضامنون إزاء الهيئة العليا للاصلاح الزراعي في دفع التعويض عن فائض القيمة المستحقة على الهالكين أو الذين خلفوهم .

ففي حالة تنقل الملكيات ، فإن المالكين المتعاقبين متضامنون في دفع مجموع التعويض، ويصبح مجموع هذا التعويض مطالبا به في الحال في حالة عملية البيع .

الباب الخامس

التملك الفعلي للاراضي المسترجعة

الفصل العشرون :

ان دخول الدولة في التملك الفعلي لمجموع الاراضي المسترجعة باستثناء ما ورد في مقتضيات الفصل الثاني ، يناط بحكم هذا القانون بالهيئة العليا للاصلاح الزراعي التي تعين بمقتضى قرارات تنشر في الجريدة الرسمية العقارات موضع هذا التملك الفعلي .

الفصل الحادي والعشرون :

ففيما يتعلق بالماشية والادوات والاجهزة التابعة للممتلكات المنصوص عليها في الفصل الثاني عشر تعين الهيئة العليا للاصلاح الزراعي وتحدد منها تلك التي يجب تحويلها الى الدولة .

الفصل الثاني والعشرون :

تحرر لجان استرجاع الاراضي التي تعينها خصوصا لهذا الغرض ، الهيئة العليا للاصلاح الزراعي محضرا لعملية التملك الفعلي ويضاف الى هذا المحضر لائحة جرد تصف الوحدات الزراعية وتحصي وتقوم الممتلكات التابعة لهذه الوحدة الزراعية بما فيها من ماشية ومحاصيل وادوات واجهزة ..الخ ..

الفصل الثالث والعشرون :

ان جميع عقود الاستئجار الخاصة بالوحدات الزراعية التي اصبحت موضع تملك فعلي تعتبر ملغاة تلقائيا .

الفصل الرابع والعشرون :

يستمر قدماء الملاك في الاستمتاع بمحاصيل الاراضي المسترجعة وذلك حتى تاريخ التملك الفعلي وحسب الشروط التي تحددها الهيئة العليا للاصلاح الزراعي ، ويلزم هؤلاء الملاك بأداء تعويض يساوي ثلث الدخل الصافي الذي كانت تدره في المتوسط الاراضي المحولة الى الدولة خلال السنوات الثلاث السابقة على تاريخ نشر هذا القانون .

الباب السادس

التعـــــويـــــض

الفصل الخامس والعشرون :

باستثناء الاحوال المذكورة في الفصل الاول وفي الباب الخامس المتعلق بفائض القيمة ، فان كل شخص حولت حقوق ملكيته الى الدولة طبقا لهذا القانون ، له الحق في تعويض .

ويقدر مبلغ هذا التعويض على اساس مضاعفة معدل القيمة الكرائية للارض عشر مرات لدورة فلاحية لا تتعدى ثلاث سنوات .

وهذه القيمة الكرائية تعادل سبع مرات قيمة الضريبة العقارية طبقا لما صرح به المالك خلال الدورة الفلاحية المذكورة .

الفصل السادس والعشرون :

يحدد هذه التعويضات لجان اقليمية تقوم بتشكيلها الهيئة العليا للاصلاح الزراعي ويرأسها رئيس المحكمة الاقليمية أو مندوب عنه وتشمل وجوبا من بين اعضائها مهندسا زراعيا من وزارة الفلاحة ومهندسا مدنيا من وزارة الاشغال العمومية وجباة الضرائب القائمين

بالاقليم المعني أو مندوبين عنهم .

الفصل السابع والعشرون :

ويحق للمستفيد من التعويض ان يتعرض أمام الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

ولكي يمكن قبول هذا التعرض ، فلابد ان يكون مدعما بحجج ومكتوبا في ظرف مضمون مع توصيل بالتبليغ في نطاق اجل صريح لا يتعدى شهرين ابتداء من تاريخ ابلاغ قرار اللجنة الاقليمية للشخص نفسه أو لمحل سكناه .

ان القرارات المتخذة على إثر هذا التعرض لا يمكن استئنافها لا بصورة عادية ولا بصورة استثنائية .

الفصل الثامن والعشرون :

يؤدى التعويض على شكل سندات على الدولة بفائدة واحد ونصف في المائة تسدد في ظرف عشرين سنة ابتداء من السنة الخامسة التي تلي التملك الفعلي .

وهذه السندات اسمية ولا يمكن تفويتها الا للمواطنين المغاربة .

ان الهيئة العليا للاصلاح الزراعي هي التي تحدد بقرار تاريخ وشروط تسديد هذه السندات .

الفصل التاسع والعشرون :

إذا كان الملك المسترجع مسلما للغير من أجل الاستغلال ، فان التعويض يوزع ما بين المالك والمستغل بنسبة الثلثين للاول والثلث للثاني ماعدا ان اتفق الاثنان على توزيع آخر .

الفصل الثلاثون :

وفي كل الاحوال يخصم من التعويض :

1- مبلغ يمثل قيمة الدخل الذي يجب على المالك ان يدفعه طبقا للفصل الرابع والعشرين .

2- مبلغ فائض القيمة المترتب عن تطبيق مقتضيات الباب الرابع .

وإذا كانت المبالغ المخصومة تفوق التعويض ، فان الفرق يغطى من طرف صندوق التضامن للاصلاح الزراعي كما هو مذكور في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر .

الفصل الواحد والثلاثون :

اذا كانت الارض المسترجعة مقيدة برهن أو امتياز أو أي حق ، فان الدولة بعد ان تخصم المبالغ المذكورة في الفصل السابق ، لا تؤدي للمالك الا ما هو زائد عن قيمة الدين .

وفي كل الاحوال ، تكون الارض المسترجعة محررة وجوبا من كل القيود العينية أو الشخصية .

الفصل الثاني والثلاثون :

تحدد مساحة الاراضي المسترجعة ويقع تجميعها في كل دوار من طرف الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

وإذا ما دعت الضرورة الي تجميع القطع أو الى تحسين استغلالها ، فان الهيئة العليا للاصلاح الزراعي لها الحق في نزع ملكية الاراضي المجاورة أو الواقعة في وسط الاراضي المسترجعة ، مع تعويض المالكين لتلك الاراضي باراض اخرى في نفس الاقليم أو بمبلغ مالي ، ان قبلوا ذلك طبقا لما هو مقرر في الفصول السابقة .

الباب السابع
توزيع الاراضي المسترجعة

الفصل الثالث والثلاثون :

ان الاراضي المسترجعة ، تطبيقا :

1) اما للقرارات المترتبة عن ظهير 6 رمضان 1377 (27 مارس 1958) الذي يقرر انشاء لجنة للبحث .

2) وإما لظهير 7 جمادى الاولى 1383 (26 شتنبر 1963)

3) وإما امقتضيات القانون الحالي .

توزع مجانا على الفلاحين مع تخويلهم حق الملكية الكاملة في سنة حصولهم عليها وذلك باعتبار الشروط الآتية :

الفصل الرابع والثلاثون :

تقوم الهيئة العليا للاصلاح الزراعي بعمليات التمليك بناء على الاقتراحات المقدمة من مجالس الدواوير المعنية بالامر والمنصوص عليها في الفصل الثاني والخمسين والتي تضع قوائم الفلاحين الذين يمكنهم ان يستفيدوا من التوزيع ، وذلك طبقا للشروط وللتصنيف المحددين في الفصول الاتية :

الفصل الخامس والثلاثون :

على المستفيدين من التوزيع ان تتوفر فيهم الشروط التالية :

1) ان يكونوا مغاربة وراشدين

2) ان تكون مهنتهم هي الفلاحة .

3) ان لا يكونوا مالكين لاراض فلاحية أو ذات قابلية للحرث تعادل أو تتجاوز

مساحتها هكتارين في الاراضي المسقية أو ما يعادلها في الاراضي البور ، ونسبة هذا التعادل ستحدد حسب الاقاليم بقرار من الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

وتخول الاسبقية في التوزيع لمن يزاول فعليا الزراعة في الارض المسترجعة ، إما كمستأجر أو شريك أو شريك بالمزارعة ثم لمن يشتغل فيها كعامل زراعي ، ثم لمن هو أفقر السكان في الدوار ، ثم في الاخير للاجانب عن الدوار حسب نفس التصنيف .

وفي حالة تساوي الوضعيات الشخصية ، تخول الاسبقية في كل صنف لذوي العائلات الاكثر عددا .

الفصل السادس والثلاثون :

ان شكل الاراضي المملكة ومساحتها تتوقف على المميزات الطوبوغرافية الزراعية المحلية وبالتقاليد والاعراف المعمول بها في المكان .

وهذه القطع تجعل المستفيد منها قادرا على ان يؤدي اكبر قسط من العمل الفلاحي بنفسه أو بمعونة اسرته ، ولا يمكن للمساحات ان تتجاوز في كل قطعة اربع هكتارات في الاراضي المسقية أو ما يعادلها في الاراضي البور ، تبعا للنسبة المحددة والمشار اليها في الفصل الخامس والثلاثين .

الفصل السابع والثلاثون :

ترفق القطع الموزعة بدفتر للالتزامات يشتمل بالاخص على الالتزام بان يكون مزارعا مباشرا للقطعة الارضية ، مقيما فيها ، محافظا على مستواها الانتاجي .

الباب الثامن

توزيع اراضي الاحباس والكيش والاملاك المخزنية

الفصل الثامن والثلاثون :

ان اراضي الاحباس والكيش والاملاك المخزنية الفلاحية أو القابلة للفلاحة توزع مجانا وبالتملك الكامل في السنة التي تلي نشر هذا القانون ، بنفس الطريقة وحسب نفس الشروط المقررة في الفصل السابق .

الفصل التاسع والثلاثون :

فيما يخص الاراضي الفلاحية أو القابلة للحرث يلغى التشريع الخاص بممتلكات الاحباس سواء كانت عمومية أو كانت للعائلات وخصوصا الظهير الصادر في 29 ربيع الاول 1336 موافق 1918/1/13 .

الباب التاسع
تمليك الاراضي الجماعية

الفصل الاربعون :

ان ملكية الاراضي الجماعية ، ومن ضمنها الاراضي المسترجعة تطبيقا لظهير فاتح ذي القعدة 1378 (9 مايو 1959) تحول ابتداد من نشر هذا القانون الى الاعضاء الراشدين في الجماعة المعنية بالامر ، بشرط الا يكونوا مالكين لاراضي تتجاوز مساحتها المقادير المحددة في الفصل 35 .

الفصل الواحد والاربعون :

ان الاراضي الجماعية الصالحة للمرعى تظل خاضعة لنظامها الحالي وتستمر فائدتها لمجموع اعضاء الجماعة بدون تمييز .

الباب العاشر
مقتضيات عامة على الاراضي الموزعة

الفصل الثاني والاربعون :

ان القطع الموزعة تطبيقا لهذا القانون لا يجوز تفويتها بين الاحياء ، سواء مقابل مال أو بالمجان ، ولا تقسيمها بالتراضي ولا عن طريق القضاء بين الاحياء أو عن طريق الإرث أو رهن أو أي كفالة محسوسة أخرى بدون سابق الموافقة من لدن الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

الفصل الثالث والاربعون :

خلافا لمقتضيات الفصل السادس في ظهير 3 جمادى الاولى 1338 (11/15 / 1958) المنظم لقانون الشركات ، فإن المستفيدين من الاراضي الموزعة يستطيعون انشاء جمعيات تعاونية يضمون فيها قطعهم الارضية واجهزتهم وادواتهم وبصفة عامة جميع ممتلكاتهم الخاصة بالانتاج وذلك ليحققوا استغلالا موحدا وعملا جماعيا ، ثم يوزعون فيما بينهم الانتاج .

الفصل الرابع والاربعون :

اذا كانت الارض المقرر توزيعها مزرعة مغروسة ينتج عن تقسيمها ضرر باستثمارها ، فان الاشخاص الذين حولت لهم ملزمون بان يكونوا في هذه الحالة شركة تعاونية لاستغلالها .

الفصل الخامس والاربعون :

ان المستفيدين من توزيع الاراضي غير الاراضي الجماعية ، ملزمون ، طيلة مدة عشر سنوات تبتدىء من السنة الخامسة لتملكهم ، بان يدفعوا من الدخل الصافي للاستغلال مقدارا لا يتجاوز نسبة عشرة في المائة تحدده الهيئة العليا للاصلاح الزراعي يكون القصد منه تزويد صندوق التضامن للاصلاح الزراعي المقرر في الفصل السابع والخمسين .

الباب الحادي عشر
العقود الفلاحية

الفصل السادس والاربعون :

ان الارض الفلاحية لا يمكن ان تستغل الا من طرف مالكها ، وفي الحالة المخالفة من طرف عمال مأجورين أو من طرف الحاصلين على إيجار زراعي .

ويترتب عن ذلك ان نظام الخماس والخباز والعزاب يلغى ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون والاتفاقات من هذا النوع التي تكون مبرمة عند تاريخ هذا النشر تبطل وجوبا في نهاية السنة الفلاحية الجارية .

الفصل السابع والاربعون :

ان العقود العقارية فيماعدا اذا حصل اتفاق بين الطرفين على مدة اطول - تبرم مهما كانت البنود المعارضة لها - لمدة 3 و 6 و 9 سنوات مع اعطاء الحق للمستأجر بفسخ عقدة الإيجار في آخر كل مدة من ثلاث سنوات .

الفصل الثامن والاربعون :

يلزم في عقود إيجار المزارع ان تكون كتابية ومسجلة . ويعاقب المؤجر بأداء غرامة تتراوح ما بين 100 درهم و 10 000 درهم ان لم يقم بضبط عقد إيجار المزرعة في المحافظة العقارية اذا كان الامر يعني عقارا محفظا ، وفي سجل خاص يفتح خصيصا لهذا الغرض في مكتب الضبط التابع لمحكمة السدد اذا كان الامر يعني عقارا غير محفظ .

الفصل التاسع والاربعون :

لا يعتبر بأية حال من الاحوال كل بند في عقد الإيجار يقتضي الأداء المسبق للكراء السنوي أو تسديد مبلغ للضمانة من طرف المستأجر .

الفصل الخمسون :

لا يمكن لمبلغ الكراء ان يتعدى الحد الاقصى الذي تحدده كل ثلاث سنوات اللجان

الاقليمية للاصلاح الزراعي المنصوص عليها في الفصل الرابع والخمسين .

الفصل الواحد والخمسون :

ان جميع عقود الإيجارالتي يكون الغرض منها السماح للمستفيد من العقد باستغلال مساحة أكبر من الحدود المنصوص عليها في الفصل السادس تعتبر ملغاة إلغاء مطلقا .

الباب الثاني عشر
المؤسسات المكلفة بتنفيذ الاصلاح الزراعي

الفصل الثاني والخمسون :

ان الفلاحين الراشدين المقيمين في كل دوار منذ اكثر من ستة اشهر ، والذين لا يملكون مساحة من الارض تتجاوز الحدود القانونية المنصوص عليها في الفصل السادس يعينون بواسطة الانتخابات مجلسا مكونا من عشرة اعضاء من بينهم رئيس .

الفصل الثالث والخمسون :

زيادة على اللوائح المنصوص عليها في الفصل الرابع والثلاثين يقوم مجلس الدوار بإعطاء آرائه وتقديم مقترحاته عن طريق رئيسه وممثليه الى المجلس الاقليمي الوارد ذكره في الفصل الرابع والخمسين الآتي :

الفصل الرابع والخمسون :

يشكل في كل اقليم أو كل عمالة حضرية مجلس اقليمي يتكون من جميع رؤساء مجالس الدواوير أو ممثليهم ومن مندوبين عن اللجنة الاقليمية لاسترجاع الاراضي والتعويض وعن هيئات استصلاح الاراضي

وكذلك من مندوب عن العمال وممثل لوزارة الفلاحة بصفته رئيسا .

الفصل الخامس والخمسون :

هذه المجالس مكلفة بتطبيق قرارات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي في المستوى الاقليمي وتقديم آراء الهيئة المذكورة واقتراحات من شأنها ان تسهل تطبيق هذا القانون .

وتقدم هذه المجالس من بين اعضائها الفلاحين مندوبين عنها الى الهيئة العليا للاصلاح الزراعي والى اللجان الاقليمية لاسترجاع الاراضي والتعويض وكذا لكل اللجان التي تشكلها الهيئة العليا علي الصعيد الاقليمي .

الفصل السادس والخمسون :

تؤسس هيئة تسمى الهيئة العليا للاصلاح الزراعي وتكون متمتعة بالشخصية

الاعتبارية وبالاستقلال المالي .

وتتكون هذه الهيئة المكلفة اساسا بتحقيق الاصلاح الزراعي عن طريق تطبيق هذا القانون ، من :

- الوزير الاول بصفته رئيسا .
- وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بصفته نائبا عن الرئيس .
- وزير الاقتصاد الوطني والمالية .
- وزير الداخلية . - وزير الاشغال العمومية .
- الكاتب العام للحكومة .
- رؤساء اللجان البرلمانية للفلاحة ، والداخلية والاقتصاد والمالية والتشريع .
- مديري المكاتب ذات التدخل الفلاحي . - ممثلين عن المجالس الاقليمية .
- ممثلين للمنظمات المهنية والفلاحية .

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي مفوض من طرف الهيئة العليا للاصلاح الزراعي ومكلف بتنفيذ قراراتها .

الفصل السابع والخمسون :

يؤسس صندوق التضامن للاصلاح الزراعي ، ويكون متمتعا بالاستقلال المالي ، ويعهد بتسييره الي الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

وتناط بهذا الصندوق مركزة كل العمليات المالية المترتبة عن تطبيق هذا القانون .

مقتضيات مختلفة

الفصل الثامن والخمسون :

تعتبر لاغية كل النصوص السابقة التي تتعارض مع مقتضيات القانون الحالي .